حقوق الإنسان بين مقومات المواطنة ومحددات الهوية
دراسة ميدانية حول تصورات المواطنين في بعض محافظات المجتمع المصري

حقوق الإنسان بين مقومات المواطنة ومحددات الهوية
دراسة ميدانية حول تصورات المواطنين في بعض محافظات المجتمع المصري

أمل حسن(*)

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على المحددات التي تقدمها حقوق الإنسان والتي تجسد تصورات المواطنين نحو المواطنة والهوية، فقدمت لمفهوم المواطنة والهوية، متبنية مدخلا نظريا تناول فلسفة حقوق الانسان، ورؤية المواطنة في نطاق المنظور العولمى ، ثم انتهت بالحديث حول وضع الهوية في نطاق الدراسات الثقافية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي على عينة قوامها 2000 مفردة،باستخدام استمارة الاستبيان، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن النسبة الغالبة وهي (60%) على وعي بموضوع الهوية، وفي سياق مقومات المواطنة تأتي رؤية المبحوثين نحو التمييز في المجتمع المصري؛ أن المعاملة تتم بناء على أساس النوع، وكذلك الديانة، والانتماء الجغرافي للأفراد. وأكدت ما نسبته (64%) أن شعور الفرد بأنه مواطن هو الذي يقوي ويدعم إحساسه بهويته، فيما رأت النسبة (36%) أن العناصر المشكلة للشعور بالهوية (مثل الدين، اللغة...) هي التي تجعل الفرد يشعر بالمواطنة، وحول المواطنة الكاملة،

(*)مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

والمواطنة المنقوصة أجاب 68% من المبحوثين بأنهم لا يشعرون بالتمتع بالمواطنة الكاملة، وذلك في مقابل 32% يشعرون بها.

الكلمات المفتاحية: حقوق الانسان، المواطنة، الهوية

مقدمة في الإشكالية البحثية:

من حق الإنسان – وهو حق طبيعي– أن تُتاح له الظروف الملاءمة لإشباع احتياجاته الأساسية. ويتجه التحرير الإنساني إلى رفض أي شكل من أشكال التمييز بين البشر سواء كان هذا التمييز مستندًا إلى الثروة أو إلى الخلفية العائلية أو القبلية، أو إلى الجماعة العرقية أو حتى إلى الدين والطائفة.

والبشر جميعهم لديهم نفس الحاجات الأساسية والاجتماعية والثقافية، ويجب أن يتم إشباعها بطريقة عادلة وإلا حدث إخلالاً بحقوق الإنسان. ومن هنا قال الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو": "إن الإنسان لم يعرف الظلم والشر إلا من خلال حياته في المجتمع (علي ليلة: 2013،ص 199).

والمواطنة ليست الارتباط ارتباط بأرض، وإنما هي عقد اجتماعي بين الإنسان ووطنه، المواطنة ليست مفهومًا سياسيًا أو قانونيًا مجردًا، وليست مجرد كلمات فارغة المضمون والجوهر، إنما هي ارتباطًا معنويًا وشعورًا بالحاجة إلى رابطة بمكان يجد فيه الإنسان ذاته (أحمد الدسوقي: 2010، ص 458).

مشاعر الانتماء والمواطنة لا تحددها بطاقة الهوية وإنما وبالدرجة الأولى شعور المواطن بأن المجتمع لا يميز بينه وبين غيره من المواطنين. وعلى ذلك فإن الانتماء والمواطنة لا يستقيمان في مجتمع مختل التوازن.

من هنا، ترتبط الهوية بالمواطنة ولا تنفصل عنها ولذلك فإن التركيز على عناصر الهوية المشتركة (التاريخية والثقافية) بين أبناء الوطن الواحد يغذي الإحساس بالمواطنة

والانتماء والاندماج الوطني. ويرتبط بذلك أهمية التركيز على عناصر الهوية المشتركة التي تعلو على الهويات الجزئية كالدين أو اللون أو العرق أو النوع أو الانتماء لمنطقة جغرافية بعينها.

ولا شك إنه في حالة إحساس مجموعات وطنية بالمواطنة المنقوصة[6] فإن ذلك لا يترتب عليه فقط عزلة هذه المجموعات ولكنه يهدد تماسك الدولة. لذلك فإن التأكيد على الهوية المشتركة بأبعادها الكلية يزيد من شعور المواطن بأنه مواطن أصيل يتمتع بكامل حقوق المواطنة في مقابل الشعور بأنه مواطن مقيم في هذا الوطن في إطار من العزلة والمواطنة المنقوصة.

انطلاقًا من ذلك يُثير البحث الراهن تساؤلاً إشكاليًا حول محددات حقوق الإنسان في المجتمع المصري، وكيف تتجسد – تلك المحدات– في تصورات المواطنين نحو مقومات المواطنة و الهوية.

ويهدف البحث إلى تناول هذا التساؤل الإشكالي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

تحديد مفهومي المواطنة، والهوية من الزاوية السوسيولوجية.

تحديد علاقة الهوية بالمواطنة وقبول الآخر من الناحية السوسيولوجية.

استعراض وتحليل مواقف التيارات المختلفة من قضايا الهوية والمواطنة وقبول الآخر في المجتمع المصري.

أولاً: المفاهيم والقضايا النظرية

حقوق الإنسان– المواطنة– الهوية

1– حقوق الإنسان Human Rights

أكدت الأديان جميعها على حقوق الإنسان ، فارضةً العبودية لله وحده، حتى يصبح البشر نتيجة لذلك متساويين في كل شيء. ولذلك لا يُعد التأكيد على حقوق الإنسان تأكيدًا جديدًا على ساحة التراث الإنساني (علي ليلة: 2013، ص207).

أصبح مصطلح حقوق الإنسان عنصرًا أساسيًا في الخطاب العالمي المعاصر، و وهو مصطلح حديث نسبيًا في التفكير الإنساني، تعود جذوره إلى حركة الإنسانية العصرية – التي تضع الفرد في قلب نمط التفكير السياسي– وإلى النظريات السياسية من القرن الثامن عشر ميلاديًا ، والتي حاولت التفسير والتبرير لمصادر القوة للمدينة على وجه العومو ولحدودها على وجه الخصوص. وقد تطرق جون لوك تفصيليًا إلى حقوق الحرية ، الحياة والامتلاك، وإلى الحقوق الطبيعية لكل إنسان. (هبة محمد فؤاد: 2010 ، ص ص 137– 175)

يُقصد بحقوق الإنسان تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسانًا أي بشرًا، وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي.

ومن الزاوية اللغوية فإن كلمة "حقوق" ومفردها حق تعني في اللغة اللاتينية **Directus** ومعناها الصواب – العدل – مستقيم – قويم، كما أن معناها في اللغة الفرنسية **Droits** وفي اللغة الإنجليزية تعني **Rights** ، والحق لغةً هو الشيء الثابت بلاشك، أو هو النصيب الواجب للفرد أو للجماعة ، وفي المعاجم القانونية المتخصصة يُعرف الحق – على وجه العموم– بأنه ما قام على العدالة أو الإنصاف وسائر أحكام القانون ومباديء الأخلاق. حدد "رينيه كاسان" – وهو أحد الذين ساهموا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان– تعريف لحقوق الإنسان؛ حيث يعرف هذه الحقوق بأنها "فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادًا إلى كرامة الإنسان وبتحديد الحقوق والرخص الضرورية

لإزدهار شخصية كل كائن إنساني". ويعرفها البعض بأنها : "مصطلح يتسع ليشمل جميع المفاهيم التي كانت تدل عليها المصطلحات التي تداولتها الدساتير والقوانين الوطنية في القرن التاسع عشر، وعلى امتداد النصف الثاني من القرن العشرين مثل مصطلح (الحريات الخاصة) ، والذي يشمل الحريات المدنية المختلفة ، وكمصطلح (الحريات العامة) ، والذي يشمل الحريات السياسية المختلفة".

وفقًا لذلك قسم الباحثون حقوق الإنسان لعدة تقسيمات مختلفة وذلك باختلاف المعيار الذي يتم على أساسه التقسيم. فمنهم من قسمها لحقوق مدنية وسياسية، ومنهم من قسمها لحقوق اقتصادية وثقافية واجتماعية، وغير ذلك كتقسيمها لحقوق فردية وحقوق جماعية.

شهد التنظيم الدولي لحقوق الإنسان تطوره الأساسي بعد نشأة منظمة الأمم المتحدة عام 1945، حيث تم في هذه الحقبة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصدوره عام 1948 والذي يُعد الوثيقة الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وقد بذلت منظمة الأمم المتحدة جهودًا كثيرة في تقرير قضية حقوق الإنسان وذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقامت المنظمة عن طريق لجنة حقوق الإنسان Commission of Human Rights بوضع عدد من المواثيق والإعلانات الدولية، عرفت فيما بعد بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان International Bill of Human Rights

وقد اهتم المشرع المصري بقضية حقوق الإنسان واحترامه، يؤكد ذلك العديد من النصوص الدستورية والقانونية التي توضح تلك الحقوق وتكفل تنظيمها وكيفية ممارستها (أحمد الدسوقي: 2010، ص ص 477– 481، ص 486. و علي القاسمي: 2001،ص 46، و فتحي الدريني: 1997، ص 251)

2- المواطنة Citizenship

ظهر مفهوم المواطنة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لكنه بدأ في الانتشار في القرن الثامن عشر بعد أن طرح جان جاك روسو مقولته عن "العقد الاجتماعي"، إلا أن هذا المفهوم لم يُطبق دوليًا على نطاق واسع إلا بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من من ديسمبر عام 1948، بعدها صار القانون الدولي هو الذي يدافع عن مواطنة الإنسان في أي مكان في المجتمع المعاصر (أحمد مجدي حجازي: 2010، ص 22).

فيما يتعلق بالتعريف الدقيق، لفظ المواطنة مشتق من مادة "وطن" وهي في لسان العرب لابن منظور: "موطن الإنسان ومحله، والجمع أوطان" (عامر الشماخ: 2011، ص 9). وقد عرفت "دائرة المعارف البريطانية" المواطنة بأنها العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها دستور وقوانين تلك الدولة". كما ورد في لسان العرب بأن الوطن بالمعنى الخاص هو البيئة والأرض الذي تتجه إليه عواطف الإنسان القومية ومن منظور نفسي فإن المواطنة "هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" (أحمد الدسوقي: 2010، ص ص 462- 463).

يشير مصطلح المواطنة في النظرية السياسية والقانونية إلى حقوق وواجبات الفرد المنتمي إلى الدولة القومية أو دولة المدينة. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المواطنة قد اتسع نطاقها عند تطبيق الديموقراطية، فأصبحت تتضمن تعريفًا أوسع نطاقًا للمواطن بصرف النظر عن اعتبارات النوع، أو السن، أو الانتماء السلالي(جون سكوت وجوردن مارشال: 2011، م 3، ص ص 249)

تتعلق المواطنة بأحد أهم الأسئلة الأساسية لأي مجتمع: من هو المنتمي لهذا المجتمع؟ ويتم منح المواطنة وفقًا لواحد من المعايير الثلاثة الآتية:

– عن طريق الولادة في مكان معين.

– النسب (وفقًا لعلاقة الدم).

– عن طريق التجنس (الحصول على الجنسية من خلال اللجوء إلى القانون).

يمكن تحديد ثلاثة أبعاد أساسية للمواطنة؛ مدني، سياسي، واجتماعي. جاءت الحقوق المدنية أولاً ، وقد تحققت فيما يشابه تحققها المعاصر عام 1832. ثم تحققت الحقوق السياسية بعد ذلك ، وكان امتدادها أحد الملامح الرئيسية للقرن التاسع عشر على الرغم من عدم الاعتراف بمبدأ المواطنة العالمية حتى عام 1918. بدأ إحياء الحقوق الاجتماعية مع بدأ تنمية التعليم الأولي العام، إلا أنه لم يتحقق حتى القرن العشرين شراكة متساوية مع العنصرين الأخريين من المواطنة (Kath Woodward; 2010, P P 50– 51)

أشار قاموس علم الاجتماع إلى مفهوم المواطنة بأنه مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة(محمد عاطف غيث: د.ت، ص 56).

ويُعرف براين تيرنر B. Turner المواطنة بأنها الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية، ويُقربنا هذا التعريف من الرؤية السوسيولوجية للمواطنة بوصفها أداة لتأسيس النظام الاجتماعي العام، أي لتحقيق علاقات مستقرة ومستمرة بين أفراد المجتمع تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات (أحمد زايد: 2010، ص 17).

بالإضافة إلى ذلك ذُكر هذا المفهوم في موسوعة النظرية الثقافية على النحو التالي: "يقال عن كل كائن بشري (فاعل بشري) إنه يتمتع بالمواطنة إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة لها معناها السياسي المعتد به قانونيًا (مثل الحقوق والواجبات

والالتزامات والحرية في اتخاذ القرارات التي تمثل شأنًا يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في المصالح العامة، وكذلك المشاركة في حياة المجتمع المدني). وقد يصطلح على تسمية هذه المواطنة "بالمواطنة الأساسية أو الفعلية"، وذلك في مقابل التمتع بالمواطنة الرسمية وهو اللفظ الذي أصبح من المعتاد في أيامنا هذه أن يقتصر معناه على كون الفرد عضوًا في دولة قومية. ويقتضي تمتع الفرد بالمواطنة في معناها الأول أن يشكل الفرد جزءًا من كيان سياسي اجتماعي، وأن تلك الحقوق والواجبات وغيرها من الأمور التي من حق الفرد أن يحوزها في صورتها الحسية الملموسة، وكذلك في صورتها المعنوية استنادًا إلى كونه عضوًا في هذا الكيان (أندرو إدجار وبيتر سيدجويك: 2009، ص 628).

انطلاقًا من ذلك فإن المواطنة تنطوي على دعامتين أساسيتين:

الأولى: فعل المشاركة؛ وهي الجسد الحي للعلاقة بين الوطن والمواطن، ومن ثم تعني المواطنة، في هذا السياق، ممارسة وانتماء.

الثانية: المساواة؛ فعلى الوطن أن يعامل أبناءه دون تفرقة أو تمييز سواء بسبب الدين أو العرق أو الجنس، فالمساواة الكاملة والتامة بين أبناء الوطن الواحد هي الترجمة العملية لمصطلح "مواطنة". (أحمد مجدي حجازي: 2010، ص ص 24– 25) .

3– مفهوم الهوية Identity

الهوية من المفاهيم الدينامية والمتحركة؛ هي نسق مفتوح، إنفتاحًا أفقيًا على الحاضر تستقبل تفاعلاته فتؤثر فيه وتتأثر به، كما هي مفتوحة رأسيًا على المستقبل تتكشف من خلال مراحله، من الصعب أن نبقى عليها سجينة مفهوم لفترة طويلة من الزمن (علي ليلة: 2012، ص 193).

وفي هذا السياق يرى "محمود أمين العالم" أن كل مرحلة مجتمعية وتاريخية لها هويتها المعبرة عن مكتسباتها ومنجزاتها، وممارستها وأفكارها وعقائدها وقيمها وأعرافها

السائدة، ولكن ليست ثمة استمرارية لهوية ثابتة جامدة محددة طوال التاريخ، فهذه رؤية أرسطية شكلية للهوية، يغلب عليها الطبيعة لا التاريخ الذي هو جوهر إنسانية الإنسان. إنما لكل مرحلة جديدة هويتها التي تعتبر تطورًا متجددًا للهوية في المرحلة السابقة، أو انحدارًا وتدهورًا لها. إنه التماثل واللاتماثل، الاستمرار والانقطاع، الثابت والمتغير ثقافيًا وموضوعيًا في جدل التاريخ (محمود أمين العالم: 1998، ص ص 16– 17).

ويرى بعض الباحثين أن الهوية هي أكثر من التمثيل المعرفي السيميائي ، بل هي أسلوب أو منهج، وطريقة للوجود في العالم. للحفاظ على الذات، من المهم الانخراط في الأنشطة والطقوس – الجماعية، المعتادة والأنشطة الروتينية التي التي يتم تتمييزها سلفًا بأساليب عقابية للسلوك. والانضباط الجسدي هو جانب هام وينعكس في: الحركة، والوقوف، والجلوس، والغناء والتحدث في أوقات محددة وفي المكان المخصص. على المستوى الفردي، فإن هذه الأوضاع تكون صانعة للمعاني، أما على مستوى الجماعة، فإن تلك الأوضاع تكون بمثابة أطر تسمح للأفراد المنتمين لنفس السياق الاجتماعي لكي يتنبأوا أو يستشعروا التفاعلات الاجتماعية بين بعضهم البعض. وبهذا المعنى يُنظر للهوية باعتبارها مجموعة متنوعة من الممارسات السيمائية تحافظ على حياة اجتماعية وتحدد الهويات داخلها إن التمييز بين (نحن) و (هم) يكمن وراء الهوية. (Daphna Oyserman and Martin J.Packer: 1996, p 178)

تعرض التراث العربي والغربي للمفهوم من أكثر من زاوية. في سياق التراث السوسيولوجي، يرتبط الاتجاه السوسيولوجي الخاص بنظرية الهوية بالتفاعلية الرمزية، كما نبع من النظرية البراجماتية للذات التي تناولها وليام جيمس، وجورج هربرت ميد. فالذات تعد قدرة إنسانية متميزة تمكن الأفراد من التفاعل مع الطبيعة ومع العالم

الاجتماعي عن طريق اللغة والاتصال (جون سكوت وجوردن مارشال: 2011، م 3، ص 433).

يشير مفهوم التفاعلية الرمزية إلى التفاعل بين مختلف العقول والمعاني، والذي يُعد سمة مميزة للمجتمع الإنساني. ويستند هذا التفاعل الاجتماعي على حقيقة هامة هي أن يأخذ الفرد ذاته في الاعتبار Self- Objectification، وأن يحسب كذلك حسابًا للآخرين، ويستوعب أدوارهم. وانطلاقًا من ذلك يمكن صياغة صورة المجتمع الإنساني من خلال التفاعل والتساند بين الفرد، وبين السلوك الخارجي، والذات الاجتماعية (عدلي السمري: 2015، ص 74).

وينظر كل من جيمس وميد إلى الذات بوصفها عملية تحتوى على جانبين: الأنا الداخلي (I)، العارف، الداخلي، الذاتي، المبدع، المحدد، الذي لا يمكن للآخرين معرفته، والأنا الخارجي (Me) الأكثر معرفة للآخرين، الخارجي، المحدد، والاجتماعي. والتوحد (أو التماهي) هنا هو مجرد تسمية، تعني أن نضع ذواتنا في قوالب (مقولات) مصاغة اجتماعيًاً (جون سكوت وجوردن مارشال: 2011، م3 ، ص ص 433– 434).

وفي ضوء ذلك يناقش ميد كيف تنطوي الهوية على تساؤل "كيف أرى نفسي ... وكيف يراني الآخرون؟" وهو يستخدم هذه الفكرة لكي يوضح أن الهوية ليست مجرد كلمة تُستخدم لتخلق معنى التساؤل حول "من نكون نحن " على الساحة العالمية؛ بل إنها تتعلق بما يربط "الشخصي/ الفردي" و "االاجتماعي" ؛ فنحن نتعلم ونكتسب الوعي الذاتي عبر تواصل (الأنا الداخلي I) مع (الأنا الخارجي Me)

(Kath Woodward: 2010, p 20)

ويذهب ميد إلى أن التمييز بين الأنا الداخلي، والأنا الخارجي ليس خياليًا، فهما ليسا شيئًا واحدًا، لأن الأنا الداخلي تختلف عن المواقف الخارجية الذي تنشأ فيها الأنا

الخارجي، وهما معًا يكونان الشخصية الإنسانية كما تبدو أمامنا في عالم الخبرة الاجتماعية. ويذهب توماس W.I. Thomas إلى أنه كلما تعددت المواقف التي يتفاعل من خلالها الفرد مع الآخرين كلما حظى الفرد بهويات متعددة عن نفسه (عدلي السمري: 2015، ص 77).

يرى أنتوني جيدنز أن مفهوم (الهوية) في علم الاجتماع، مفهوم متعدد الجوانب ويمكن مقارنته من عدة زوايا، فالهوية بشكلٍ عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويميز جيدنز في إطار تحديده للهوية بين الهوية الاجتماعية، والهوية الذاتية باعتبارها هويات متقابلة، وإن كانت متفاعلة متداخلة. و يمكن النظر إلى تشكيلات الهوية أو الهويات وفق متصلات أفقية ورأسية متداخلة (علي ليلة: 2012، ص ص 193– 195) .

من ناحية أخرى، هناك اختلاف حول مصطلح الهوية، ورغم ذلك فقد يعتقد بعض المفكرين أن الهوية بمفهومها النظري المجرد هي مفتاح أزمتنا الذي يفتح لنا تلقائيًا باب النهوض ويغلق باب التخلف (شوقي جلال: 2002، ص 123).

هل الهوية ماهية ثابتة ؟ أم هي لحظة التوازن المؤقتة (الماهية المتغيرة) ؟ هل تمثل مركزًا ومحورًا أساسيًا ونقطة ارتكاز التماسك (وحدة الشخصية المتميزة المتوازنة)؟ وبدونها لايكون سوى التفكك والتشرذم والانقسام والاغتراب؟ أين يكمن إشكال الهوية؟ هل هناك مشكلة هوية حقًا؟ أم أن الأمر مصطنع وينشأ من هوس الخشية من الحداثة والتقدم؟ (رضا بن موسى: 2004، ص ص 28– 29)

إن الحديث عن الهوية، حديث شائك وإشكالي، ويقر المفكرون بصعوبة حصرها في تعريف واحد ونهائي. إن هذا المفهوم– الذي ابتكره أرسطو في منطقه الشكلي وسماه الماهية– والذي ارتبط فيما بعد بهوية الكائن الإنساني ذكرًا أو أنثى، أبيض أو

أسود، غنيًا أو فقيرًا، عربيًا أو أعجميًا، إلى آخر تلك التقابلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، شمل كل العلاقات للإنسان مع ما حوله. هذا ما يجد حضوره عند الفيلسوف الألماني (مارتن هيدجر) الذي يعتبر أن مبدأ الهوية يعبر عن كينونة الكائن. وتحقق كينونة الذات – الأنا – الفردية أو الجماعية لا تتضح معالمها إلا في وجود مقابل (آخر) مغاير لها (إدريس المسماري: 2004، ص ص 32– 33).

فيما يتعلق بمسألة المصطلح، فلفظة "هوية" حمالة أوجه، فهي تُقال على معاني عدة. لقد نُحتت اللفظة في أصلها من الضمير "هو" بوصفه مقابًلا لكلمة يونانية استخدمها أرسطو، وفسرها ابن رشد للدلالة على معنى الوجود.

هناك أيضًا الدلالة المنطقية الخاصة بقانون التماهي المطلق، ما يُعرف بمبدأ الهو، وهي دلالة يبدو أن اللفظة الإنجليزية **Identity** ظلت تحتفظ بها إلى يومنا هذا. ومهما يكن حال التطور الدلالي الذي مرت به لفظة الهوية، يبدو أنها أضحت تشكل بُعدًا اجتماعيًا قارًا، فالهويات إنما تُكتسب عبر التنشئة الاجتماعية وهي تنتج ويُعاد إنتاجها خلال التفاعل السوسيولوجي. فهي وفقًا لذلك عملية تشكيل معنى وفق خصائص ثقافية تحظى بأولية على سائر مصادر المعنى (نجيب الحصادي: 2004، ص 45– 46).

مصطلح "الهوية" لفظ تراثي قديم، موجود في كتب المصطلحات مثل "التعريفات " للجرجاني. ومعناه أن يكون الشيء هو، وليس له مقابل مما يدل على ثبات الهوية. وهو موجود أيضًا في المعاجم والقواميس الغربية في مصطلح **Identity** وأحيانًا في مصطلح "الإنية" المشتق من "أنا" **Ispeity** بنفس المعنى. ويستعمله الفارابي في كتاب "الحروف" في مقابل اللفظ الغربي **Alterity** ويعني الغيرية. وهو على نقيض الهوية.

كما تعني "الهوية" الشخصية أو التحقق منها، أي مطابقة الشيء لنفسه. فالهوية تتعلق بالشخصية وبالعدد وبالتفرد وبالكيف كما تقول المعاجم التي تعبر عن تصورات مجردة واقتباسات من أقوال الفلاسفة. وهي في الحقيقة وقائع حسية عيانية لا تحتاج إلى كل هذا التجريد (حسن حنفي: 2012، ص ص 17– 18)

أشار جلال أمين إلى أن تعريف الهوية ليس أمر يُبحث عنه في القواميس، وإنما هو موقف فكري وسياسي. ورغمًا عن ذلك فلنحاول أن نلقي الضوء على بعض تعريفات الهوية . تُعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الهوية بأنها "التعريف الذي يحدده الشخص لذاته في علاقتها بالآخرين" Adam Kuper and JessicaKuper: (1996, p 789)

ربما يعكس هذا التعريف البُعد الفردي الذاتي للهوية، أما على المستوى الاجتماعي فالهوية هي "الصفات الجوهرية التي تميز شخصية قومية أو حضارية عن غيرها من الشخصيات القومية والحضارية، إنها البصمة الممثلة للقدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات العامة التي تميز قومية ما عن غيرها أو حضارة عن غيرها من الحضارات،إنها النواة والجوهر"(لطيفة ابراهيم خضر: 2009، ص 363)

ثانيًا: منهجية البحث

1– الطريقة العامة للبحث: اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة

2– عينة البحث: تم اختيار عينة عمدية مكونة من (2000 مفردة) رُوعي في تحديدها المتغيرات التي تعكس جوانب الهوية والمواطنة.

– طريقة سحب العينة: تم سحب عينة عمدية من المناطق الآتية:

أ– محافظة القاهرة : 500 مفردة تعكس تنويعات حضرية.

ب– وجه بحري: محافظة المنوفية 500 مفردة (تمثل الريف، والحضر)

ج– وجه قبلي: محافظة الفيوم 500 مفردة (تمثل الريف والحضر)

د– مدينة من مدن القناة: محافظة الإسماعيلية 500 مفردة (تمثل الريف والحضر)

وقد رُوعي في عملية انتقاء المفردات المتغيرات التالية:

- النوع
- الديانة
- الفئات والشرائح الطبقية المختلفة
- الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي

وعمد البحث إلى انتقاء مفردات العينة بحيث تعكس وتمثل الاتجاهات المتصارعة حاليًا – في المشهد السياسي المصري– وخاصةً الصراع حول قضايا المواطنة وأبعاد الهوية

(إسلاميين/ يساريين/ اشتراكيين/ ليس لديهم اتجاه معين)

3– أداة جمع البيانات: تم تطبيق استبيان مكون من مجموعة الأسئلة التي تعكس اهداف البحث وتجسده.

4– أسلوب التحليل والتفسير البحثي: الأسلوب الإحصائي الكمي.

ثالثًا: الأطر النظرية المُفسرة

1– من المُعتقد أن البيئة النظرية التي نشأت فيها إشكالية (حقوق الإنسان) هي البيئة الفلسفية بشكلً عام ، ونظرية الحق بوجهً خاص؛ حيث اهتم فلاسفة الأزمنة الحديثة (سبينوزا، هوبز، جون لوك، مونتسيكيو، جان جاك روسو) بالتفكير في الحق الطبيعي في علاقته مع مفاهيم القانون الطبيعي ، والسيادة، والعقد الاجتماعي، والإرادة العامة، والمجتمع والدولة.

وهناك وجه آخر للطابع الإشكال لحقوق الإنسان ، وهو التقابل بين العالمية والخصوصية. وانطلاقًا من ذلك يتم تناول قضايا حقوق الإنسان في ضوء الخصوصية الثقافية ، ومقولات العولمة (علي عبدالرازق جلبي وهاني خميس: 2011، ص ص 40 –46)

2– المواطنة و الهوية في نطاق المنظور العولمي: علم اجتماع العولمة وعولمة علم الاجتماع

ليس من قبيل إسالة الحبر على ورق البحث الراهن أن أتناول المنظور العولمي وقضايا المواطنة والهوية من مدخل أوسع قليلاً مما يقتضيه التنظير المحدود.

يُنظر لمفهوم العولمة باعتباره من المفاهيم الحديثة الطنانة فكريًا، ليس فقط في مجال الاقتصاد أو الجوانب المالية، لكن في جميع مجالات العلوم الاجتماعية، وحتى في الحياة اليومية للمواطنين العاديين . والأمر لا يقف عند حدود الكلمة و لكن فيما يتعلق بالشعار المُعلن فإن مفهوم العولمة هو بالتأكيد الأسوأ تطبيقًا ، الأقل تحديدًا، الأقل تفهمًا والأكثر غموضًا، ولكن على المستوى السياسي هو أكثر المصطلحات كفاءةً في السنوات الأخيرة (Gurutz Jauregui: 2013, p 124)

نشأ المفهوم على يد مارشال مكلوهان Marshall McLuhan وهناك ثلاثة عناصر أساسية تحدد أبعاد العولمة ؛ الأول: يتعلق بالنمو المتسارع للاتصالات العالمية والقدرة على الانتقال ليس فقط على مستوى الرسائل ولكن على مستوى البشر والأشياء من أي مكان لآخر. البُعد الثاني للعولمة يتضمن الاقتصاد العالمي والأنشطة الاقتصادية التي تُمارس في أي مكان وتؤثر في كل مكان. وأخيرً البُعد الثالث الذي غالبًا يُعتبر نتيجة للبُعدين الأوليين ، وهو المُتجسد في ثقافة عالميَّة موحدة نسبيًا؛

بحيث يتسنى لنا جميعًا أن نتكلم نفس اللغة ونتشاطر نفس القيم والمعايير و نتقاسم أساس معرفي مشترك، كما لو كنا سكان نفس المجتمع ، وومن هنا يبدو الجميع على يقين بأننا عما قريب، سوف نحيا في قرية عالمية كبيرة. (Rodney Stark: 2001, pp. 510– 511)

وإذا كانت العولمة –كما تذهب بعض الآراء– قد أنشأت ظرفًا كونيًا جديدًا، فإن النظرية الاجتماعية السائدة في علم الاجتماع والتي ارتبطت بما أطلق عليه باك Back نظرية الصندوق Container؛ والتي تشير إلى أن موضوع علم الاجتماع وهدفه يتخندقا داخل حدود الدولة – الأمة التي تآكلت الآن؛ ولذلك لم تعد هذه النظرية كافية لفهم هذا الظرف الكوني الجديد؛ مما دعى البعض إلى إعلان نهاية علم الاجتماع كما نعرفه، لأنهم يسلمون بأن العولمة تمثل حقبة جديدة في تاريخ البشرية.

لقد حدثت تحولات مفاجأة وأصبح العالم أمام منعطف جديد يصفه البعض بمنعطف التعقيد Complex Turn، وضع هذا المنعطف تحديًا أمام علم الاجتماع.

إن التغيرات التي ارتبطت بالعولمة يصعب الإحاطة بها، ونحن الآن أمام علم اجتماع يتخطى المجتمعات Beyond Society، ويحاول أن يُنظر بمنظورات ومنهجية جديدة لتقديم تفسير لظواهر عصر ما بعد المجتمع – حيث تنتفي فكرة المجتمع باعتباره كيانًا له حدود مكانية – ظواهر التهجين التكنولوجي Technohybride والسفر الافتراضي والمتخيل Virtual Imagination (السيد يسين: 1999، ص 42، و السيد يسن: 1999، ص 23– 27)

في هذا السياق تبلورت مناهج وطرق بحثية جديدة تمشيًا مع الاهتمامات المتغيرة، والأطر التصورية الحداثية، لتتناسب مع دراسات الثقافة، وتبلورت نظريات عديدة من أبرزها نظرية أزمة الهوية عند ديفيد هارفي D. Harvey.

ولكن قبل استعراض العلاقة بين العولمة وبين الهوية والمواطنة، يجب النظر إلى الزاوية المفاهيمية بشيء من الدقة؛ حيث يعتقد "السيد يسين" أنه لابد من التفريق بين العولمة كظاهرة Globalization وهي العمليات الخاصة بالعولمة، مثل الاعتماد المتبادل ووحدة الأسواق المالية والنقدية، وبين العولمة كأيديولوجيا Globalism وهي طرح مذهبي خاص ب" مبدأ"، "قيم"، "افتراضات"، "أوهام"، "حقائق" خاصة بالعولمة[1].

وفي مرحلة ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة، تبلورت تيارات نظرية عديدة، ربما أفادت في صياغة تصورنا للعلاقة بين المواطنة والعولمة ويمكن تحديد هذه التيارات فيما يلي:

أ- *التصور النظري الذي قدمه رونالد روبرتسون* Robertson، حيث يشغل مفهوم الوعي الكوني Global Consciousness وضعًا مركزيًا في هذا التصور؛ الذي يشير إلى ضغط العالم، وعملية تركيز الوعي في العالم ككل؛ حيث جعل الوعي الكوني العالم من خلال الفكر والعمل مكانًا واحدًا. ولقد قلبت العولمة نظام العالم وحولته إلى موضوع للتأمل فيه يجب على كل واحد منا أن يعرف كيف يستجيب على نحو انعكاسي (تأملي) Reflexively إلى مأزق المعيشة المشتركة في عالم واحد؛ الأمر الذي يحث على تشكيل رؤى للعالم World Viewsمتنافسة. ويُفهم من تصور روبرتسون للعولمة اعتبارها تركيزًا للوعي في العالم ككل؛ كنتيجة لما صاحب العولمة من تحولات وتدفق للمعرفة والمعلومات عبر القوميات، وذيوع مبادئ حقوق الإنسان، وانتشار الحركات الاجتماعية التي تنتقد انتهاكات هذه الحقوق، وتدافع عن حقوق المواطنة.

ب- *العولمة والمواطنة في ضوء نظرية ثنائية البنية عند جيدنز*

يرى أنتوني جيدنز A.Giddens أن العولمة ليست كلمة جذابة، وهي تعني أننا نعيش جميعًا في عالم واحد، وهي ثورية، لم يتمكن المفندون ولا الراديكاليون من فهمها على نحو مناسب. وفي ضوء نظرية ثنائية البنية عند جيدنز– التي تجمع بين البنية والفعل، وتطرح معالجة جديدة للفعل، والمعنى، والصياغة البنائية للحياة الاجتماعية. و من خلال العلاقة الجدلية، فإن المواطنة عبارة عن مكانة قانونية تُبنى على مجموعة حقوق والتزامات، وما يقربها من مفهوم البنية أو النسق، وأن العولمة عمليات وتحولات؛ وهكذا يمكن القول إن المواطنة –كبنية– عبارة عن ممارسات يُعاد إنتاجها من خلال العولمة والعكس بالعكس.

ج– استعمار الحياة اليومية وانحسار المجال العام عند هابرماس

يتناول هابرماس في نظريته عن الفعل الاتصالي Communicative Action التي تجمع بين النسق وعالم الحياة اليومية، مفهوم المجال العام **Public Sphere**؛ والذي يشير إلى حيز حقيقي أو افتراضي؛ حيث يلتقي الأفراد بما لديهم من اهتمامات شخصية لمناقشة القضايا المشتركة للوصول إلى هدف مشترك.

ويؤكد هابرماس على أن تطوير مجال عام مستقل خارج إطار الدولة، يُعتبر مثابة شرط مسبق لمشاركة المواطن. ويصبح الأفراد جزءًا من تجمع سياسي أوسع لتحقيق المواطنة الفعالة Active Citizenship (علي عبد الرازق جلبي وهاني خميس: 2011، ص ص 94– 98)

وهكذا في عصر العولمة حدث تحول جديد حيث بدأت تظهر إرهاصات لشكل جديد للمواطنة. وتوازيًا مع التحولات التاريخية التي قطعها مفهوم المواطنة، حتى وصوله إلى عصر العولمة، وقعت تحولات موازية على صعيد الإطار الاجتماعي والسياسي لمتغير المواطنة. وقد شهد مجتمع الحداثة حركات مقاومة كثيرة قادتها

فئات اجتماعية عديدة للحصول على المواطنة الكاملة.(علي ليلة: 2013، ص 74 – 75)

الخطوة الأولى هي الديموقراطية التشاركية؛ وهذا يعني السماح للمواطنيين بالمشاركة في صنع القرار في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ القرار، وخاصة قبل تلك اللحظة، عندما يتم إعداد القرار من خلال المطالبة والحوار البناء. والخطوة الثانية، التي هي في الواقع قريبة جدا في متناول اليد، هي الديمقراطية التداولية، حيث يلعب المواطنون دورا بناء في صياغة شروط النقاش العام والتعلم من بعضهم البعض، وتشكيل قيمهم وفهمهم للعالم واقتناعهم، يستخدمون ويشحذون العقل النقدي من خلال مسار التفاعل مع المشاركين الآخرين في المناقشة العامة، في خط مباشر من الاتجاه التقليدي الفلسفي؛ حيث الكتاب المعاصرين يتتبعون العودة إلى جون ديوي (Gurutz Jauregui: 2013, p 148)

في مجتمع ما بعد الحداثة يقع نضال جديد للحصول على حقوق إنسانية عامة قد تتناقض مع حقوق اجتماعية وثقافية مستقرة. حيث تسعى بعض الجماعات للحصول عليها استنادًا إلى الشرعية الإنسانية، وفي ظل ما أصبح يُعرف بحقوق الإنسان وليس حقوق الجماعة أو المجتمع (علي ليلة: 2013، ص 75)

يبدو البعد الثقافي للعولمة واضحًا وبارزًا، قياسًا إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية. والعين المحللة ترصد اختلاف الباحثين فيما بين وجهتي نظر متناقضتين حول العلاقة بين العولمة والثقافة. الأولى: وتقع على متصل يبدأ من اعتبار العولمة أدت إلى تولد ردود أفعال ثقافية معاكسة، تعيد بعث الهويات الإثنية والدينية، وهو ما نجده لدى بينيامين باربر **B. Barber** في حديثه عن التوترات بين القوى المحلية وقوى العولمة.، وصمويل هنتنجتون **Huntington** في تنبؤه بمستقبل لن يتحدد من

خلال النظم الاجتماعية، كما كان الحال إبان الحرب الباردة، بل عبر صراع الحضارات وينتهي بصعوبة الحديث عن ثقافة كونية Global Culture

تذهب وجهة النظر الثانية إلى أن الثقافة لن تفلت من شباك العولمة، على اعتبار أن المفاهيم والقيم التي أخذت تطفو على سطح الحياة الاقتصادية نتيجة لعمليات العولمة، لابد أن تقوم بتشكيل قيمها الثقافية بما يخدم عمليًا هذه المقاصد (محمد حافظ دياب: 2009، ص ص 124– 125)

3– الهوية في نطاق الدراسات الثقافية

تعد قضية الهوية، قضية رئيسية في الدراسات الثقافية Cultural Criticism، باعتبارها تدرس السياقات التي يقوم الأفراد والجماعات داخلها بتكوين هوياتهم أو فهمهم لذواتهم والتعبير عنها وحمايتها.

تعتمد الدراسات الثقافية اعتمادًا شديدًا على تلك الاتجاهات الفكرية في معالجة قضية الهوية، التي تتشكك فيما يسمى بالتصورات التقليدية للهوية (أندرو إدجار وبيتر سيد جويك: 2009، ص 701)

نشأت الدراسات الثقافية كمجال بحثي متعدد التخصصات في أواخر القرن العشرين، وركز على دراسة الثقافة الحداثية وما بعدها، وفهم الثقافة بوصفها المعاني والتصورات والرموز والهويات وجميعها مرتبطة بالمواضع والممارسات (تيم إدواردز: 2012، ص 8) .

مصطلح الدراسات الثقافية ليس مصطلحًا جديدًا، حيث شرع مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة برمنجهام Birmingham في عام 1971 – في نشر صحيفة أوراق عمل في الدراسات الثقافية Working Papers in Cultural Studies، تناولت وسائل الإعلام Media والثقافة الشعبية Popular Culture، والثقافات الفرعية Sub Culture، والمسائل

الأيديولوجية Ideological matters، وموضوعات أخرى متنوعة (آرثر أيزابرجر: 2003، ص 31).

تذهب جانيت وولف إلى أن "الدراسات الثقافية، في أفضل حالاتها ليست إلا دراسات سوسيولوجية". وفي الوقت نفسه، ترى أن دراسة الثقافة داخل ميدان علم الاجتماع، قد اتسعت اتساعًا ضخمًا في السنوات العشرين الأخيرة على أيدي علماء اجتماع الثقافة، والذين يصفون أنفسهم "بعلماء الاجتماع الثقافيين" (تيم إدواردز: 2012، ص 9).

اهتمت التطورات الحديثة في النظرية الاجتماعية، والمرتبطة بالبنيوية، وما بعد البنيوية باللغة والتصورات اهتمامًا أوسع مما كان معروفًا من قبل، وكانت إسهاماتها في هذا الصدد مكملة ومدعمة لاتجاه التفاعلية الرمزية في دراسة الهوية. ولكن الملاحظ على أية حال أن البنيوية وما بعد البنيوية كانتا أكثر تأكيدًا على الدور التكويني وعلى التأثير العميق لكل من اللغة والتصورات في تشكيل الهوية. وتستند آراء أصحاب البنيوية وما بعد البنيوية على آراء وتوجهات عالم اللغة السويسري فرديناند دي سوسير.

- **استطاع الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكوه أن يطور آراء سوسير. فضلاً عن هذا استطاع فوكوه أن يضيف إلى التحليلات الحديثة للهوية عنصرًا جديدًا، أصبح يحتل أهمية خاصة. ومؤداه إصرار فوكوه على أننا –كأفراد– نملك هويات متعددة، وليس هوية واحدة فقط. وهناك بعدان أساسيان لهذا التأكيد من جانب فوكوه. البعد الأول، أن أنواع الخطاب المختلفة تخلق أوضاعًا معينة، غالبًا ما تكون متنوعة، لكل من الفاعل والهوية على السواء . البعد الثاني المهم في تحليل فوكوه هو أن الهويات المتعددة التي نجمع بينها في ذاتنا– والمرتبطة**

بعدد من الممارسات الاجتماعية – ترتبط هي نفسها بأبنية هوية أكبر وأشمل. ومن الأبنية التي يشار إليها في هذا الصدد عادة نذكر: الطبقة، والإثنية، و"العرق"، والنوع الاجتماعي(الجندر)، والهوية الجنسية. وإن كان من المهم أن نلاحظ أن تلك الهويات المختلفة ليست في الحقيقة منفصلة عن بعضها البعض تمام الانفصال، ولكنها تتفاعل مع بعضها البعض.

بناء على ذلك لا يمكننا أن نعثر على معنى واضح لمصطلح الهوية داخل علم الاجتماع الحديث. حيث يستخدم بشكل عام وفضاض، تبعًا لمعنى مفهوم الذات عند الباحث، وتبعًا لمشاعره وأفكاره حول ذاته، مثلما الحال في مصطلحي "هوية النوع" و"الهوية الطبقية". لذا يرى البعض أن هويتنا تعد نتاجًا للتوقعات المرتبطة بالأدوار الاجتماعية التي نشغلها، ونستدمجها، الأمر الذي يعني – تبعًا لذلك– أن الهوية تتشكل عبر عملية التنشئة الاجتماعية. في مقابل ذلك يرى البعض الآخر أننا نصوغ ذواتنا بشكل أكثر فاعلية من خلال المواد التي تقدم لنا أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، أو عبر الأدوار المختلفة التي نؤديها. لكننا نجد أن كتاب جوفمان: "تصوير الذات في الحياة اليومية" الذي اهتم فيه بالطرق المعقدة التي نقدم بها أنفسنا للناس، والعملية التي يمكن أن نطلق عليها "إدارة الذات" أثار قضية حاسمة استعصت على الحل لدى كل التيارات وهي: قضية ما إذا كنا نملك – أو لا نملك هوية أو ذاتًا أصلية (حقيقية) تكمن وراء تلك الأقنعة المتعددة التي نقدم بها أنفسنا للآخرين[2] (جون سكوت وجوردن مارشال: 2011، ص ص 433– 438، و حسن حنفي: 2012 ، ص ص 13– 15).

رابعًا: التراث البحثي حول قضايا حقوق الإنسان والمواطنة والهوية

يمكن القراءة في التراث البحثي المُتعلق بموضوع البحث الراهن وقضاياه ، وتصنيف ما تم الاطلاع عليه من هذا التراث في أربعة محاور هي:

- **المحور الأول: حقوق الإنسان بين التأصيل النظري والممارسة الواقعية**

يطرح هذا المحور أبرز الدراسات والكتابات التي تناولت موضوع حقوق الإنسان و المواطنة في ارتباطه بقضايا الوعي الثقافي والعولمة ، ووضع الأقليات وحقوقها، وقبول الآخر.

نحاول في البداية أن ننطلق من دائرة التحديد (التأصيل) النظري لحقوق الإنسان؛ وفي هذا السياق نقرأ في الخلفية الفلسفية لحقوق الإنسان؛ من الزاوية النظرية المجردة (الفلسفية) – فيما يتعلق بحقوق الإنسان)، فإن البيئة النظرية المباشرة التي نشأت فيها إشكالية حقوق الإنسان هي نظرية الحق .

لقد كانت نشأة حقوق الإنسان ، سواء على المستوى العملي عند الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789، وديباجة دستور 1791، أو على المستوى الفلسفي، في أصلها نشأة إشكالية. منذ الإعلان نفسه نجد الإشكال الشهير بين "حقوق الإنسان"، و "حقوق المواطن". وهنا تُثار التساؤلات : هل هذه العلاقة الإضافية بين الإنسان والمواطن تعني أن حق الإنسان يوجد مُتضمنًا داخل المواطن، أم أن حق المواطن هو الذي يوجد دال الإنسان؟ بعبارة أخرى، هل الإنسانية هي التي تشكل معيار المواطنة، أم أن المواطنة هي التي تعطي الإنسانية مضمونها الحقوقي؟ (محمد المصباحي : 2014، ص ص 19– 34)

وعلى المستوى الواقعي .. نستعرض دراسة حول المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان ، وتدور هذه الدراسة حول تحليل منظمتي العفو الدولية ، وهيومان رايتس

ووتش، كمنظمتين غير حكوميتين تعملان في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومراقبة وتتبع أوضاعها في مختلف دول العالم، بهدف تحديد الآليات التي تستعين بها المنظمتان في القيام بدورهما المنشود ، وكذلك استخلاص القيود والصعوبات التي تعترض عمل المنظمتين.

وتنطلق الدراسة من فكرة أساسية مؤداها أن حقوق الإنسان وحرياته قد شهدت تطورًا جوهريًا، فلم تعد مجرد مسألة داخلية تخص العلاقة بين الدولة ورعاياها وإنما أضحت مسألة تهم الجماعة الدولية بأسرها. وأصبحت أجهزة مثل مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية ، لها حق التدخل لدى الدول المعنية لحملها على احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان. (هالة الهلالي: 2014، ص ص 609- 674)

- المحور الثاني: المواطنة وقضايا الواقع

في إطار تقديم مدخل نظري حول المواطنة والمسئولية الاجتماعية يقدم أحمد زايد تعريفًا للمواطنة بوصفها الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية . وفي ضوء ذلك تُعتبر حقوق المواطنة حقوقًا عامة تنعكس في قوانين المجتمع وتشريعاته وتُنفذ على كل المواطنين بقدر كبير من المساواة . ويحكم تحقيق هذه الحقوق معايير عامة أو قواعد عمومية **Universalistic Rules** تنطبق على كل أعضاء المجتمع، بصرف النظر عن النوع والجنس والثقافات الفرعية . ويستعرض المؤلف التصنيفات التي طرحها الباحثون لتحديد أنماط المواطنة، ومنها تصنيف توماس جانوسكي **Thomas Janoski** والذي يطرح ستة أنماط تكشف عن درجة الانخراط في الحياة أو درجة الانسحاب منها وهي: المواطن التضامني ، المواطن النشط، المواطن المتباين (المختلف)، المواطن الامنهازي، المواطن الهامشي، المواطن القدري .

ويناقش المؤلف التي تكبح إرادة المجتمع وتمنعه من الانطلاق نحو تحقيق مجتمع مؤسس على مواطنة حقيقية ومسئولية اجتماعية حقيقية ؛ و في ضوء ذلك يطرح بعض القضايا المرتبطة بهذه الكوابح مثل وضوح الإطار العام وشفافيته، حجم الاستبعاد الاجتماعي ، كفاءة الدولة في إدارة المجتمع، الثقافة المدنية (أحمد زايد: 2010: ص ص 17– 44)

وحول المواطنة بين الوعي الثقافي والمعايير العالمية ينطلق أحمد مجدي حجازي من افتراض مؤداه أن حقوق الإنسان ليست شعارات بل هي ممارسات وتطبيقات تحتاج إلى الدعم الموضوعي حتى تتأصل في ثقافة البشر لتسترجع الحق الطبيعي في الكرامة الإنسانية.

ولقد أثبتت الأحداث الواقعية أن الإعلان عن شعارات براقة مثل الحرية السياسية والحوكمة وحكم الشعب وغيرها من مصطلحات العصر "العولمي" دون أن يقابلها ثقافة ووعي جماهيري بأساليب ممارساتها، تفشل على الصعيد الواقعي بل تؤدي إلى تفريغ تلك الشعارات من مضامينها الإيجابية مما يحدث خللا في الثقة بين الدولة والجماهير.

ويؤكد البحث على ضرورة الأخذ بمفهوم الموطنة تطبيقًا فعليًا لحقوق الإنسان؛ إذ أن الأخذ بمبدأ المواطنة يشير ضمنيًا إلى شعور الأفراد بالولاء والانتماء، والمواطنة هي روح الديموقراطية وأساسها هو المشاركة في الحكم والمساواة بين البشر وهو ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حين أكد على مشاركة المواطن في عملية صنع السياسات العامة من خلال ثلاث مواد أساسية هي: المادة (19)، المادة (20) ، المادة (21) وينتهي المؤلف بالتأكيد على أن حقوق الإنسان ليست مجرد

مجموعة من القواعد والمواثيق والأوضاع الاقتصادية والسياسية، وإنما هي فوق كل شيء "ثقافة" (أحمد مجدي حجازي: 2009، ص ص 107– 120)

وفي محاولة لتصور تصور العلاقة بين العولمة والمواطنة يُصور لنا علي ليلة التحولات في المواطنة على مستوى التصورات والممارسات في ضوء العولمة؛ فقد رصد الباحثون هذه التحولات وحصروها في المفهوم التقليدي، والمفهوم الحديث، والمفهوم المعاصر للمواطنة كما تتبعوا عوامل هذه التحولات ونتائجها على الحياة اليومية. لم يعد مفهوم المواطنة قابعًا عند التصور التقليدي له حيث تعددت وتباينت عوامل التحول في مفهوم المواطنة؛ بين التغيرات الديموجرافية المتزايدة، والاتجاه نحو عدم المركزية، وخصخصة الدعم، وزيادة حجم الهجرات الدولية، والوعي السياسي المتزايد بالفروق الثقافية داخل (الدولة – الأمة)، وتشرذم (الدولة – الأمة)، ولعبت العولمة دورًا حاسمًا في تأكيد هذه التحولات، وظهرت في الأفق تعبيرات المواطنة العالمية. وقد ترتب على هذه التحولات في مفهوم المواطنة، ظهور أشكال متعددة للمواطنة أهمها؛ المواطنة متعددة الهوية، والمواطنة الفعالة، والمواطنة المشاركة (علي عبد الرازق جلبي وهاني خميس: 2011، ص ص 98– 127)

وفي دراسة حول المواطنة والانتماء بين النظرية والتطبيق: التجربة الماليزية نموذجًا يناقش مجدي حجازي مفهوم المواطنة بوصفه مقولات فكرية تحتاج إلى تعديل في ممارسة سياسات حقوق الإنسان التي تتخذها الدول من أجل تفعيل قضايا الانتماء لدى أبنائها.

وانطلاقًا من تلك المقولة وما يتعلق بها من مقولات أخرى – برزت من خلال التراث النظري والبحثي– تبحث هذه الدراسة في نموذج واقعي، تنموي ارتكز على ترسيخ المواطنة في ظروف محددة، ويتميز هذا النموذج – وهو النموذج الماليزي" – من

تعدد عرقي. واستطاع بفضل سياساته أن يصهر جماعاته العرقية في نسيج واحد شكل قوة تنموية تحتاج إلى دراسة وتحليل.

استعرضت الدراسة العرقيات المتعددة داخل المجتمع الماليزي؛ حيث يتمايز إلى ثلاث مجموعات عرقية كبيرة، هي المالايو، والصينيين، والهنود، بالإضافة إلى عدد من المجموعات الثانوية الصغيرة. ثم عالجت عوامل وأسباب الأزمة العرقية في المجتمع الماليزي، وأهم الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات الماليزية نحو إدارة مجتمع متعدد الأعراق (أحمد مجدي حجازي: 2010، ص ص 19– 54)

وفي سياق هذا المحور نعرض لاستطلاع رأي عينة من نخبة المجتمع المصري حول المواطنة والتحول الديمقراطي في مصر يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على رأي عينة من النخبة في قضية "المواطنة"، بأبعادها المختلفة، القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية وذلك من حيث تأثيرها على مستقبل عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي وتأثرها به. من أبرز النتائج التي كشف عنها هذا الاستطلاع هي أن النخبة المصرية – في حدود العينة– تميل بنسبة 70% تقريبًا إلى إدراك "مفهوم المواطنة" من مدخل دستوري / قانوني؛ ليس هذا فحسب، وإنما تحكم هذه النخبة أيضًا على واقع الممارسات الفعلية للمواطنة في ضوء هذا المدخل نفسه، ومن ثم تؤكد على وجود فجوة بين ما ينص عليه الدستور والقانون من جهة، وما يشهده الواقع من جهة أخرى.

يمكن القول إن نتائج هذا الاستطلاع قد أكدت في مجملها على ضعف وعي النخبة المصرية بالمواطنة، والخلط بينها وبين مفاهيم أخرى. وأكدت أيضًا على أن المؤشر الرئيسي للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي بدلالة المواطنة في رأي العينة هو تداول السلطة (طارق البشري: 2009)

وفيما يتعلق بالبُعد التربوي ، يهدف بحث التربية من أجل المواطنة إلى تعريف مفهوم المواطنة، وتحديد مستوياتها وعناصرها ومكوناتها، وأبرز المشكلات التي تواجه هذا المفهوم، وتحديد وظائف المؤسسات التربوية لغرس هذا المفهوم في نفوس الأجيال، وأساليب التنسيق بين تلك المؤسسات من أجل توحيد الجهود لتعزيز تربية المواطنة، ويشمل ذلك : الأسرة، المسجد، الكنيسة، المدرسة، والجامعة. يرى البحث أن هناك عوامل أدت إلى تزايد الاهتمام بالمواطنة منها : ظهور الدولة الوطنية، وبروز النظام أحادي القطبية بأهدافه وفلسفته، والذي يُطلق عليه مصطلح "العولمة"، بكل تجلياته وآثاره السياسية والاقتصادية والثقافية.

. اتبع الباحث هنا المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم القضايا التي أثارها التصنيف الذي وضعه **Bank** لتحديد مستويات المواطنة، وذلك لمساعدة العاملين بمجال تعليم المواطنة. وهذه المستويات هي: المواطنة القانونية، المواطنة المحدودة، المواطنة النشطة، المواطنة الانتقالية. كما أوضح البحث مجالات المواطنة المتمثلة في المجال المدني، والمجال السياسي، والمجال الاجتماعي/ الاقتصادي، المجال الثقافي. ومن المشكلات والأزمات التي تواجه تفعيل المواطنة؛ الجهل بالمعرفة والعمليات المدنية، الاغتراب عن مجال السياسة والمجتمع المدني، واللامبالاة بقيم الديمقراطية والمواطنة (محمد زين العابدين: **2013**، ص ص **89– 126**).

وإذا حاولنا إلقاء الضوء حول المواطنة والأقليات في المجتمع المصري نلتقي بثلاث دراسات، الأولى تدور حول المواطنة والبدو: قبائل أولاد علي نموذجًا (حنان محمد حافظ: **2013**) ، والثانية تتناول أوضاع الأقباط والبهائيين، ومواطني النوبة في مصر (حنان أبو سكين: **2009**، ص ص **121– 126**) ، أما الدراسة الثالثة فهي تركز بشكل خاص على الأقباط والخصوصية الثقافية (سمير مرقس : **2008**).

ركزت الدراسة الأولى على قضية المواطنة والبدو، وهي من القضايا وثيقة الصلة بموضوع الهوية والانتماء. واعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي والمنهج المقارن، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على قبائل "أولاد علي" القاطنة في قرية جزاية، بمحافظة الجيزة. ومقارنتها بقبائل "أولاد علي" بقرية رأس الحكمة بمحافظة مرسى مطروح. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه لا يمكن الفصل بين حقوق المواطنة وواجباتها، ولكن ينبغي مراعاة أنه من الصعوبة المطالبة بالواجبات، دون الوفاء بالحقوق (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) في ضوء رسوخ الطابع المركزي للدولة في أذهان أفراد المجتمع المصري على اختلاف انتماءاتهم على الرغم من التحولات المجتمعية التي يشهدها هذا المجتمع. كما توصلت الدراسة إلى أن مستقبل علاقة أفراد قبائل أولاد علي بمفهوم المواطنة مرهون بممارسات الدولة تجاه حقوق وواجبات المواطنة مع التركيز على فئة الشباب، لظهور بوادر تأثيرهم الواضح على جماعات هذه القبائل.

أما الدراسة الثانية فيرصد لنا أوضاع الأقباط، البهائيون، ومواطني النوبة.

فيما يتعلق بالأقباط، تختلف تقديرات عدد الأقباط بين الجهات الرسمية وتقديرات الكنيسة، فعدد الأقباط في مصر يثير إشكالية، فبينما تقول المصادر القبطية أن نسبتهم حوالي 15% من تعداد السكان وتقول مصادر الحكومة المصرية أن نسبتهم لا تتعدى 10%. وتشمل هذه النسبة الأقباط الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت. يحدد الباحث أسباب تزايد الاهتمام بالملف القبطي . وفي ضوء ذلك يستعرض هذا البحث رؤى الدوائر المسيحية للمواطنة. أما مشكلة البهائيين ؛ فقد واجه عدد من البهائيين والمرتدين عن الإسلام صعوبات وعقبات في الحصول على أي وثائق ثبوتية رسمية بسبب امتناع مصلحة الأحوال المدنية ووزارة الداخلية عن إثبات ديانتهم

كبهائيين في ملفات المصلحة، فما كان من سبيل سوى اللجوء إلى قضاء مجلس الدولة. أوجب قانون الأحوال المدنية رقم 260 لسنة 1960 استخراج بطاقة شخصية لكل مصري يبين فيها اسمه ودينه. وبالرغم من صدور حكم نهائي واجب التنفيذ غير جائز الطعن عليه، إلا أن السجل المدني امتنع عن تنفيذ هذا الحكم، مخالفًا بذلك نص المادة (72) من الدستور المصري. ثم أقام بعض البهائيين عام 2004 دعاوي قضائية، مما نتج عنه إصدار عدة أحكام بأحقيتهم في استخراج بطاقات شخصية وشهادات ميلاد مثبت فيها ديانتهم البهائية.

مواطنو النوبة : يسود بين الجماعات النوبية الرئيسية (الكنوز العرب والفاديجاه) المكونة للنوبة المصرية كثير من العوامل التي تؤدي إلى إحساس كل جماعة بالتفرد والتميز عن الجماعة العرقية الأخرى، ولم يساعد هذا الإحساس بالاستقلال والتمييز الاجتماعي والثقافي لكل جماعة نوبية على نمو رابطة المواطنة بالدولة المصرية.

تم تهجير النوبيين من قراهم مرتين،بعد التهجير تميعت العلاقات القبلية والعائلية وأصبحت علاقات المصلحة وليست اهتمامات الجماعة ومتطلباتها تمثل الاهتمام الأول لدى النوبيين، وهو ما يصلح كأساس لدمج النوبيين في النسيج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي المصري على أساس المواطنة والتمتع بالحقوق والقيام بالواجبات. وأظهر النوبيون تضررهم، حيث أدى نقلهم إلى تمزقهم الثقافي وتعرض تراثهم للضياع.

الأمر الهام هنا هو تأكيد الدراسة على عدم اكتمال أي بعد من أبعاد المواطنة – على المستوى الواقعي – في الخبرة المصرية، بشكلٍ تام، وما زالت الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطن المصري تواجه صعوبات وتحديات يفرضها الواقع.

وتأتي الدراسة الثالثة والأخيرة في هذا السياق لتهتم بالأقباط والخصوصية الثقافية وخطابات المواطنة والطائفية والأقلوية؛ حيث ركزت على ثلاث مقاربات أساسية وهي: الأقباط والخصوصية الثقافية، والمواطنة، والمواطنة الثقافية. اعتمدت الدراسة على رصد موقف الأقباط من الخصوصية الثقافية على خطابات ثلاثة من منظور المواطنة الثقافية وهي تتمثل في الخطاب الطائفي، والخطاب الأقلوي، وخطاب المواطنة. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها: إن النظام السياسي قد ساهم في دعم الخطاب الطائفي – بوعي أو بغير وعي – من خلال النظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة دينية يتم التواصل معهم من خلال الكيان الديني.

- المحور الثالث: الهوية بين المعنى و مجال التنظير

يمكن تحت هذا المحور التأكيد على أن موضوع الهوية على المستوى المفاهيمي وعلى المستوى التنظيري والمنهجي يثير تساؤلات مُحيرة، أكثر مما يطرح إجابات قاطعة محددة. ولتكن البداية أولاً بمحاولة لتحديد مجال التنظير

من الكتابات الهامة التي تناولت مجال الدراسات الثقافية، نجد اهتمام "آن بروكس بقضايا التمثيل والهوية، باعتبارها مباديء تنظيمية لاستكشاف المناقشات المتقاطعة في مجال علم الاجتماع والنسوية والدراسات الثقافية؛ فسياق التفاعل بين التخصصات في ميدان الدراسات الثقافية الذي آلف بين علم الاجتماع والإثنوجرافيا النقدية والسينما والأدب والسياسة الثقافية، قد ارتكز على ترابط فكري حيوي يجمع المشتغلين في الحركة النسوية، وما بعد الحداثة، وما بعد الاستعمار.

تؤكد "آن بروكس" على تزايد أهمية تقاطع النسوية والدراسات الثقافية عند تقديم تصور متعدد الثقافات ومتداخل التخصصات في مناقشات التمثيل والهوية، في حين

اتسمت الدراسات الثقافية بتخصصات موسومة بالتعدد دومًا و"بالرغبة في الخروج على الحدود الراسخة"(آن بروكس: 2012، ص ص 329– 378).

من هنا ظهرت مفاهيم جديدة للهوية والذاتية المشكلة بفضل التفاعل بين الثقافات والأمم.

يبدأ *حسن حنفي في مؤلفه (الهوية)* في طرح السؤال الهام: هل يمكن تحديد الهوية؟ ومم تنشأ؟ هل هي هوية المكان؟ هل تنشأ الهوية من العرق؟ أم من الطائفة؟ أم تنشأ عن الدين، أم الثقافة، أم اللغة؟

الهوية – في رأي حسن حنفي– موضوع فلسفي بالأصالة. عالجه الفلاسفة المثاليون والوجوديون على حدٍ سواء، المثاليون ميتافيزيقيًا، وحولوه إلى قانون، قانون الهوية. والوجوديون نفسيًا منعاً لانقسام الذات على نفسها ومن ثم إنكار الوجود الإنساني. وقد يصبح عند بعض الفلاسفة القانون الأول في الفكر وفي الوجود مثل فشته (حسن حنفي: 2003) . ويتداخل مفهوم (الهوية) مع مفهوم (الماهية)، فالهوية لغويًا أن يكون الشيء هو هو وليس غيره. وهو قائم على التطابق أو الاتساق في المنطق. والماهية أن يكون الشيء "ماهو" بزيادة حرف الصلة "ما" على الضمير المنفصل "هو". والمعنى واحد. قد يجعل البعض الماهية أكثر عمقًا من "الهوية". وفي اللغات الأجنبية لكل لفظ منفصل ماهية **Essence** من اللاتينية **Esse** وهو فعل الكينونة. ولفظ "هوية" **Identite** من الضمير **Id** أي هو.

وكما يتداخل مفهوم الهوية مع مفهوم الماهية فإنه يتداخل أيضًا مع مفهوم الجوهر.وتنتسب المفاهيم الثلاثة إلى جذر معنوي واحد لا إلى جذر لغوي.

الهوية خاصة بالإنسان والمجتمع، الفرد والجماعة، هي موضوع إنساني خالص، الهوية إذن على الرغم من أنها موضوع ميتافيزيقي فإنها مشكلة نفسية وتجربة شعورية، فالإنسان قد يتطابق مع نفسه أو ينحرف عنها في غيرها. الإنسان الواحد ينقسم إلى

قسمين : هوية وغيرية، أو يشعر بالاغتراب إن مالت الهوية إلى غيرها أو انحرفت عنها. فالاغتراب فلسفي، والانحراف لفظ نفسي. وفي هذا الإطار يستعرض المؤلف الهوية والاغتراب الديني، والهوية والاغتراب السياسي(حسن حنفي: 2012) *و حول الكشف عن الهوية وإدراكها، نتطرق إلى جدلية الذات والآخر*؛ حيث الوظيفة التي يؤديها الأخر للذات من خلال الاحتكاك به، فالآخر له دوره في إعادة تعريف الهوية القومية،، فهذه الهوية لا تُعرف فقط من داخل الجماعة في إطار الخصائص المشتركة التي تجمع بين أفرادها، ولكن يتم تحديدها من الخارج بواسطة الآخر، فالهوية القومية تعين فقط من خلال التناقض مع الآخرين. معنى ذلك أنه في اللحظة التي تتعرف فيها الذات على الآخر، تبدأ هي الأخرى في البحث عن هويتها الذاتية، وهو ما يتطلب منها رسم حدود بينها وبين الآخر. أي بين (الهم) و(النحن).

خلاصة القول إن البحث عن الهوية العربية لا يمكن أن يتم دون أن نولي اهتمامًا بالآخر الغربي، وبمعنى آخر فإن هويتنا هي علاقة مزدوجة بالذات والآخر وهو ما يقتضي أن نمارس هويتنا واختلافنا بشكل نعيد فيه العلاقة مع ذواتنا ومع الآخر.

تدور هذه الجدلية في إطار دراسة حول *(الشخصية المصرية وصورة الآخر)* ، حيث تسعى إلى طرح إشكالية الشخصية المصرية والآخر في الخطاب الروائي المصري، وذلك في ارتباطها بالتحولات والتغيرات المختلفة التي طرأت على التكوين الاجتماعي المصري في الفترة من 1952– 2001

وفي هذا الصدد وعلى مستوى التحليل الاجتماعي التاريخي. وكذا التحليل الاجتماعي الأدبي. تبين أن البناء الاجتماعي للمجتمع المصري وما يتضمنه هذا البناء من تناقضات على المستوى الداخلي وما يتعرض له من تحولات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بما يحدث في الشخصية المصرية من تغيرات، بمعنى أن ما شهدته الشخصية المصرية

من تغيرات، سواء بالسلب أم بالإيجاب ما هو إلا رد فعل للتغيرات والتحولات التي يشهدها المجتمع ككل. أما فيما يتعلق بصورة الآخر الغربي فقد تبين أن محاولات سوء الفهم المتبادل بين الطرفين: الشخصية المصرية والآخر الغربي كانت هي الطابع الأساسي الذي طبع العلاقات بينهما. يُضاف إلى ما تقدم أن صورة الآخر تميزت بتنوعها واختلافها باختلاف اللحظات التاريخية أي أنها في تطورها كانت نتاجاً للواقع الاجتماعي الذي أفرزها(همت بسيوني عبد العزيز: 2012)

ثم ننتقل في دراسة الهوية في الدساتير المصرية :الأطر والمكونات من الهوية وتساؤلاتها على مستوى الذات، إلى الهوية على مستوى الدولة؛ حيث تسعى الدراسة إلى تأصيل مبدأ الهوية، والعلاقة المفاهيمية بين الهوية الوطنية وهوية الدولة، ومكونات هوية الدولة المصرية في الدساتير المصرية، من خلال عدة محاور رئيسة تغطي عناوين ماهية الهوية بين الفكر الغربي والعربي، وهوية الدولة بين الاتجاهين البنائي والعقلاني، وإشكالية العلاقة بين الهوية الوطنية وهوية الدولة، أخيرًا؛ الثابت والمتغير في الهوية الوطنية للدولة المصرية في الدساتير السابقة.

أوضحت هذه الدراسة أنه قد برزت في التاريخ الدستوري للدولة المصرية عناصر الهوية الوطنية في ثلاثة عناصر رئيسية؛ هي :الدين، واللغة، والانتماء القومي، وبعد قيام ثورة 25 يناير 2011 أُثير جدل حول الهوية في الدستور، حيث تم نشر المسودة الأول للدستور الجديد في أكتوبر 2012. وقد أكدت تلك المسودة هوية مصر العربية، وأضافت إليها أبعادًا أخرى إسلامية وأفريقية وآسيوية، بالنص على أن "الشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية، ويعتز بانتمائه لحوض النيل وأفريقيا وآسيا"، في حين أكدت على أن" اللغة العربية لغة الدولة الرسمية"، وأن "الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، ومن ثم فقد أعادت تلك المسودة الجدل مجددًا في المشهد السياسي المصري بشأن هوية

الدولة ومرجعيتها وانتمائها الحضاري والديني (نيفين العيادي وأماني عبد الغني: 2012)

وفي *محاولة للبحث عن مرجعية للفهم* يحاول علي ليلة أن يحدد مفهوم الهوية ويقدم تعيين لطبيعتها؛ حيث الهوية هي المجتمع معلقًا في فضائه، أو هي مجموعة المعاني التي يُعد كل ما هو واقعي تجسيدًا لها، أنها الصورة أو الطبعة الكربونية الزرقاء للمجتمع.ليست علاقة الهوية بالمجتمع كما تذهب الصيغة الماركسية فيما يتعلق بالعلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي، ولكنها معكوسة فهوية المجتمع هي التي تحدد طبيعة الواقعية كما أنها في جوانب كثيرة منها تتشكل بمعطياته.

إن المتأمل للتراث النظري السوسيولوجي يصل إلى نتيجة أنه قد طرحت تعريفات عديدة للهوية، فقد ناقش علماء الاجتماع مسألة الهوية من منظورات مختلفة؛ رأى دوركايم في الهوية روحًا أو معانى علوية تجد تجسيدًا واقعيًا لها في المجتمع ونظمه وظواهره، فإن عالم الاجتماع فلفريدو باريتو يدركها من خلال مفهوم "الرواسب" Residuals الكامنة في الذات الإنسانية.

يرى أنتوني جيدنز أن مفهوم الهوية في علم الاجتماع متعدد الجوانب ويمكن مقارنته من عدة زوايا، "فالهوية" بشكلٍ عام، تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم إنطلاقًا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة. (علي ليلة: 2012، ص ص 191– 202).

- **المحور الرابع: البُعد الثقافي للهوية: العولمة وقضايا الخصوصية الثقافية.**

يندرج تحت هذا المحور بعض البحوث والكتابات التي عالجت قضية "الهوية الثقافية" في ضوء علاقتها بموضوعات العولمة والخصوصية الثقافية.

نبدأ بالتساؤل الشائك المُحير "عولمة ثقافية أم ثقافة العولمة "؟

هناك كتاباتٍ هامة أشارت إلى ضرورة تحديد المفاهيم التي تعكس قضية الهوية في بعدها الثقافي ومن أهم تلك التي ألقت الضوء على عولمة الثقافة وثقافة العولمة.

في ضوء أهداف العولمة وملامحها وسياستها فإن العولمة تعني أن تصبح ثقافة ما – وهي بالطبع ثقافة الأقوى المهيمن والمسيطر وهو القطب الأمريكي الأوحد مجسدًا للنمط الليبرالي الغربي– بهذا المعنى تعني "*عولمة الثقافة*" تلاشي التعددية الثقافية واندثارها، أما "*ثقافة العولمة*"، فهي تشير إلى وجود حد أدنى من المشترك الثقافي العالمي إلى جانب هذه الخصوصيات الثقافية (لطيفة إبراهيم خضر: 2009).

و حول العولمة وطمس الهوية يشير أحمد مجدي حجازي إلى العولمة باعتبارها نظام قديم في ثوب جديد محكم؛ فإذا كان شعار "جيران في عالم واحد" **Our Global Neighborhood** هو شعار توثيقي لنظام جديد آخذ في دور التشكل ترتسم فيه معالم طريق يقود إلى تخيل بنائي كقرية كونية صغيرة تضم الأمم والشعوب وتتأكد فيها الحاجة إلى نظام قيمي مشترك ونظام أخلاقي مدني عالمي.

وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة. ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية عالميًا، توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية الشعوب. وهنا تُثار التساؤلات الجوهرية: هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية أو خارج المجتمع الوطني؟ وهل تستطيع الشعوب أن تحتفظ بهويتها إزاء النظام العولمي الجديد؟ وهل نحن – في ركاب العولمة – بإزاء ثقافة كونية مقبولة، أم بإزاء ثقافات يمكن أن تتعايش مع الثقافة المعممة؟ (أحمد مجدي حجازي: 2008)

في إطار تناولها لقضايا المثقف والثقافة العربية بين الخصوصية الثقافية والعولمة، عالجت دراسة بعنوان المثقف المصري المعاصر: تحليل مضمون للخطاب السياسي؛

قضية الهوية الثقافية **Cultural Identity**. فقد شهدت التسعينيات انفجار أزمة هوية كونية. أينما تنظر تجد الناس يتساءلون "من نحن"؟ "لمن ننتمي"؟ وأصبحت قضايا الهوية تأخذ شكلا حادًا. وعلى مستوى الفكر في بلدان العالم النامي، والعربي أيضًا على وجه الخصوص، تصدر سؤال الهوية كافة التساؤلات الأخرى. وتتناول الدراسة إشكال الهوية الذي برز منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث كان سؤال النهضة مظهرًا من مظاهر سؤال الهوية. لقد هُمش سؤال الهوية على الرغم أنه كان السؤال المسكوت عنه دائمًا في خطابات الفكر الثلاثة التي سادت الساحة الفكرية، التراثي والحداثي والتوفيقي، غير أن تسارع حدة التغيرات العالمية جعلت سؤال الهوية متصدرًا على كافة التساؤلات. إن الانفجار الحادث حول الهوية هو من ناحية تعبير عن أزمة اجتماعية وسياسية كبرى، وتعبير – من ناحية أخرى– عن أزمة مفهوم الهوية ذاته (أمل حسن أحمد: **2013**)

ويقدم محمود أمين العالم في مؤلفه حول الفكر العربي بين الخصوصية والكونية قضيته في إطار وضع تاريخي عالمي، تفككت فيه المنظومة الاشتراكية العالمية، وتحللت مشروعاتها التنموية، وحدث استقطاب رأسمالي عالمي تحققت فيه الهيمنة لحفنة من البلاد الرأسمالية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا تفجر تساؤل كبير حول مصير الخصوصيات القومية والثقافية في إطار هذه السيطرة والهيمنة الرأسمالية. وهذه هي الإشكالية الرئيسية التي يسعى هذا الكتاب لمعالجتها في تجلياتها وتناقضاتها وتفريعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وهي الإشكالية نفسها التي تدور حولها مناقشات وحوارات وندوات في جميع أنحاء العالم تحت عنوان (صراع الحضارات).

وينتهي المؤلف إلى أنه ليس ثمة صراع حضارات في عصرنا الراهن في إطار هذه العولمة الحضارية الرأسمالية. وحتى إذا وُجد صراع واتخذ – أحيانًا– مظهرًا قوميًا أو دينيًا أو ثقافيًا وأيديولوجيًا، فإن الصراع هو صراع مصالح اقتصادية بين البلاد الرأسمالية نفسها بعضها وبعض، من أجل المزيد من التوسع والربح والهيمنة، وحل لأزماتها الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وطمس الهويات والخصوصيات القومية والوطنية والثقافية أو توظيفها لخدمة مصالحها الخاصة. إن أخطر ما تتعرض له هويتنا هو جمودها واستغراقها في استنساخ رؤية ماضوية وفرضها على حاضرنا. وأخطر ما تتعرض له هويتنا كذلك هو عزلتها وقطيعتها عن عصرها باسم الأصالة أو الأصولية أو تقليصها في رؤية أحادية جامدة (محمود أمين العالم: 1996).

في ضوء تناوله لقضية "العولمة"، يركز السيد يسين في مؤلفه حول العولمة والطريق الثالث

على التجليات الثقافية للعولمة، حيث تتمثل في محاولات صياغة ثقافة كونية تتضمن قيمًا ومعايير لكي تحكم حركة مختلف الشعوب. من هنا يثور السؤال الذي يطرحه الكثير من المفكرين في العالم الثالث: "هل يمكن للثقافة الكونية – لو أُتيح لها أن تقوم – أن تهدد الخصوصيات الثقافية؟

ينطلق المؤلف من افتراض مؤداه أن العولمة لا تقنع – من خلال الآليات الاقتصادية – بتشكيل نسق من القيم الكونية تُعمم على مختلف أقطار العالم. بل إنها – على الصعيد الثقافي – تطمع إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني. إن موضوع الخصوصية الثقافية المهددة، يحتاج في الواقع إلى وقفة نقدية صارمة، ذلك أنه من المتفق عليه أن أي مجتمع إنساني له خصوصيته وهويته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد والذي لا يمكن أن يتكرر، فهي أشبه بالبصمة الثقافية

المتفردة. ويثير هذا الأمر الصراع الفكري الدائر بين أنصار الخصوصية الثقافية المغلقة، والخصوصية الثقافية المفتوحة (السيد يسين: 1999).

- رؤية تأملية حول التراث البحثي

1- يتضح من الآراء النظرية والبحوث الميدانية أن هناك متغيرات داخلية وأخرى خارجية تلعب دورها في التأثير على مباديء حقوق الإنسان، ومقومات المواطنة والهوية.

2- في ضوء مستويات المواطنة وأبعادها يتضح أن هناك كوابح أو معوقات عديدة تقف أمام تحقيق المواطنة الكاملة والفعالة، ومن خلال الدراسات النظرية والميدانية يتضح وجود ملفات شائكة مثل الأقباط، والمرأة، والبدو، والنوبة، والبهائيين.

3- من استعراض التراث البحثي والرؤى النظرية يتضح الاتساق والتناغم بين المداخل النظرية المفسرة لموضوع الهوية والمواطنة، وبين الكتابات والدراسات التراثية، يتضح ذلك في غلبة البُعد الثقافي للهوية والمواطنة من ناحية، والتأثير العولمي – سواء من الجانب النظري والمفاهيمي أو من الجانب الواقعي – على الموضوع وما يتعلق به من إشكاليات. يؤكد ذلك ما تم استعراضه في ضوء دراسة " آن بروكس"؛ حيث تسبب التفاعل الثقافي والأممي في نشوء مفاهيم جديدة للذات والهوية، حيث ظهرت حدود ثقافية وعرقية جديدة، مما تطلب فتح الباب أمام أوضاع جديدة للذات ومساحات ومواضع جديدة تتحدث منها، وهذا المطلب يحتاج إلى مقاربة متداخلة التخصصات لتحليل التمثيل والهوية.

يذهب كثير من منظري ما بعد الحداثة وأنثروبولوجيي ومنظري العولمة، إلى أن هناك حاجة إلى تحول فكري من قيود التخصص في مجالات الجغرافيا، وعلم الاجتماع، والتاريخ إلى سعة تعدد التخصصات في ميدان الدراسات الثقافية، وهو الميدان الذي يقدم إطارًا لدمج عدد من التخصصات لتحليل التمثيل والهوية، والذاتية، والمواطنة الثقافية، بما في ذلك علم الاجتماع الثقافي، والإثنوجرافيا النقدية، والسينما والأدب والسياسة الثقافية.

4- يبدو البُعد الثقافي غالبًا وبارزًا في قضايا الهوية والمواطنة؛ وعند محاولة التأصيل لهذا البُعد على المستوى المفاهيمي فإن لفظة (هوية) حمالة أوجه، لقد نُحتت اللفظة في أصلها من الضمير (هو) بوصفهه مقابلاً لكلمة يونانية استخدمها أرسطو وفسرها ابن رشد للدلالة على معنى الوجود، هناك أيضًا الدلالة المنطقية الخاصة بقانون التماهي المطلق، ما يُعرف بمبدأ الهو، وهي دلالة ظلت اللفظة الانجليزية **Identity** تحتفظ بها إلى يومنا هذا. بيد أن تغيرًا كان قد طرأ على معنى لفظة (الهوية)، فلم تعد منذ العصر الحديث ترتبط بدلالات أنطولوجية، بل أضحت مفهومًا إبستمولوجيًا، حيث أصبح معنى (الهوية) الوجودي نفسه مستنبطًا من واقعة الأنا أفكر الإبستمولوجية.

إذن يشكل الوعي، وهو مفهوم معرفي بحت، العامل الأكثر أهمية في مسألة الهوية. منذ هيجل تم تكريس البُعد الأنثروبولوجي الثقافي للهوية. ثم أضحت تشكل بُعدًا اجتماعيًا، فالهويات تُكتسب عبر التنشئة الاجتماعية، فهي عملية تشكيل معنى وفق خصائص ثقافية تحظى بأولوية على سائر مصادر المعنى. وقد برز البُعد التربوي للهوية في البحوث الميدانية

وفي السياق نفسه نجد (جلال أمين) يشير إلى أن تعريف الهوية ليس أمر يُبحث عنه في القواميس، وإنما هو موقف فكري وسياسي، فالأمر يقتضي التعرف على علاقة الثقافة بالهوية.

5- ترتبط الهوية بالأيديولوجيا، وقد ذهب عمانويل والرشتين إلى أن "الثقافة كساحة نزال أيديولوجي في النظام العالمي الجديد"، بل يُستخدم مصطلح الأيديولوجيا أحيانًا بمعنى الهوية. ويتضح ذلك من الخلاف بين الباحثين حول (عولمة الثقافة) و(ثقافة العولمة).

نتائج الدراسة الميدانية

- مجتمع البحث (وصف العينة)

1-توزيع مفردات البحث على المحافظات الأربع

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة قوامها (2000) مبحوث، وزعت على أربع محافظات وهي القاهرة، المنوفية، الفيوم، الاسماعيلية ؛ بحيث تم تطبيق استمارة البحث على (500) مبحوث في كل محافظة.

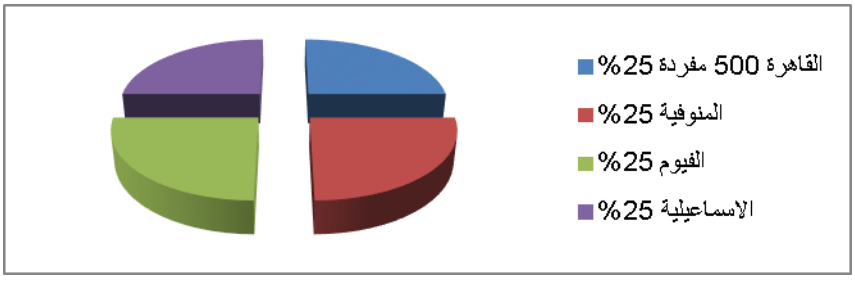

شكل رقم (1) يوضح توزيع مفردات البحث على المحافظات الأربع

2- توزيع مفردات العينة وفقًا لمتغير الحضر- الريف

شكل رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة وفقًا لمتغير الإقامة (ريف- حضر)

3- توزيع مفردات العينة وفقًا للديانة

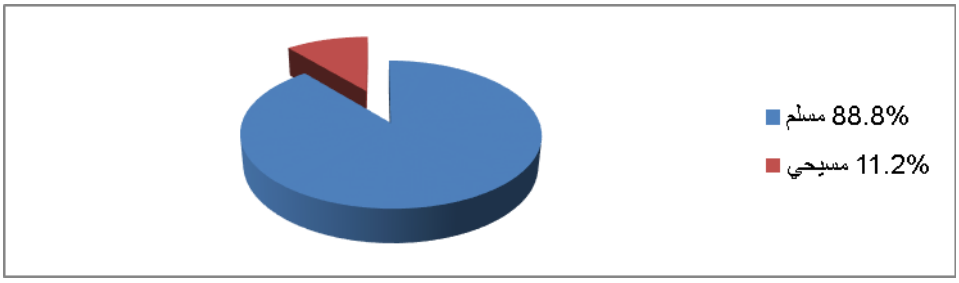

شكل رقم (3) يوضح توزيع مفردات العينة وفقًا للديانة

4- توزيع مفردات العينة وفقًا للانتماء الأيديولوجي

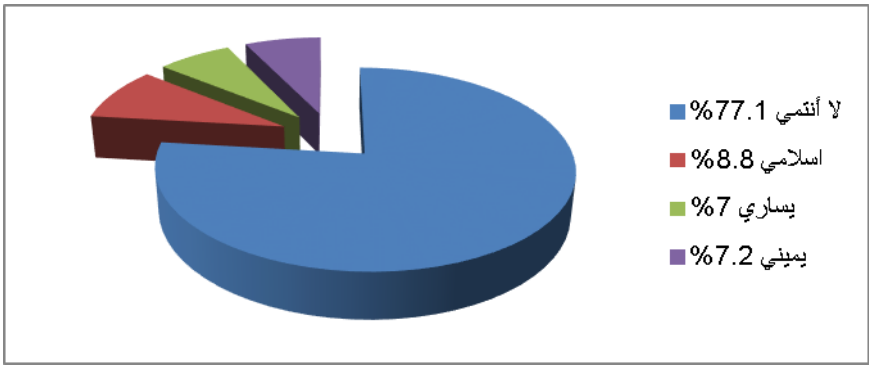

شكل رقم (4) يعكس الانتماء الأيديولوجي لمفردات العينة

5- توزيع مفردات البحث وفقًا لفئات الدخل الشهري

يمكن القول من خلال القراءة الإجمالية بأن الشرائح التي يبلغ دخلها أقل من 6000 جنيه تمثل 98% من إجمالي العينة، بينما الفئات التي تجاوز دخلها 6000 جنيه لا تشكل إلا 2%

أولاً: الهوية والمواطنة بين التصور والممارسة

1- تصورات المبحوثين حول معنى الهوية

أجاب (60%) من المبحوثين بأنهم يعرفون معنى الهوية، بينما 21(%) أجابوا بعدم المعرفة، وأقر(19 %) أنهم لا يملكون أي معلومات إطلاقًا حول موضوع الهوية بشكلٍ عام.

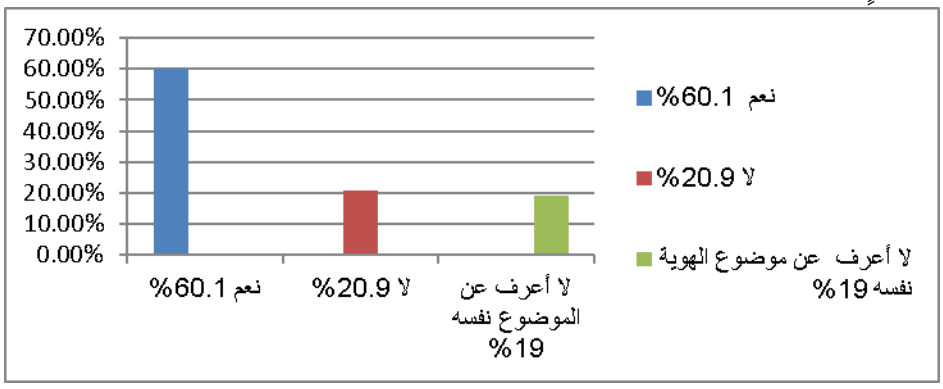

شكل رقم (5) يوضح معرفة المبحوثين لمعنى الهوية

إذا قمنا بمقارنة موقف المبحوثين من معرفة معنى الهوية إجمالاً على مستوى إجمالي العينة (2000 مفردة في المحافظات الأربع) فيمكن أن نوسع من دائرة النتائج لتشمل مفردات العينة على مستوى المحافظات الأربع؛ وفي ضوء ذلك

نستخلص هنا نتيجة نهائية تشير إلى أن محافظة القاهرة يشكل مبحوثوها أعلى نسبة في إدراك معنى الهوية بنسبة (21.15%) وأقل نسبة في عدم الإلمام بموضوع الهوية (1.95%) وذلك على مستوى المحافظات الأربع المشكلة لعينة الدراسة.

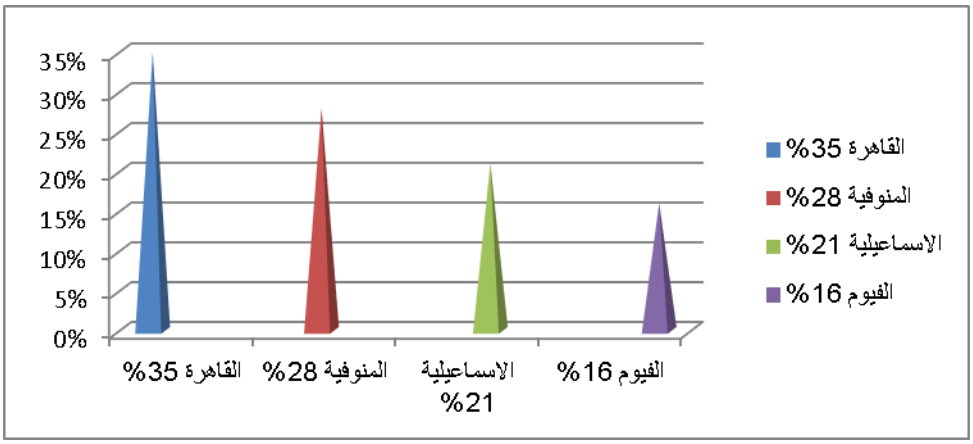

شكل رقم (6) يوضح ترتيب المحافظات الأربع وفقًا لمعرفة مبحوثي كل محافظة معنى الهوية.

تأتي هذه النسب من إجمالي المبحوثين الذين يدركون معنى الهوية

2- تصورات المبحوثين حول المواطنة

– يعتقد المبحوثون أن الفرد يكون مواطن حينما

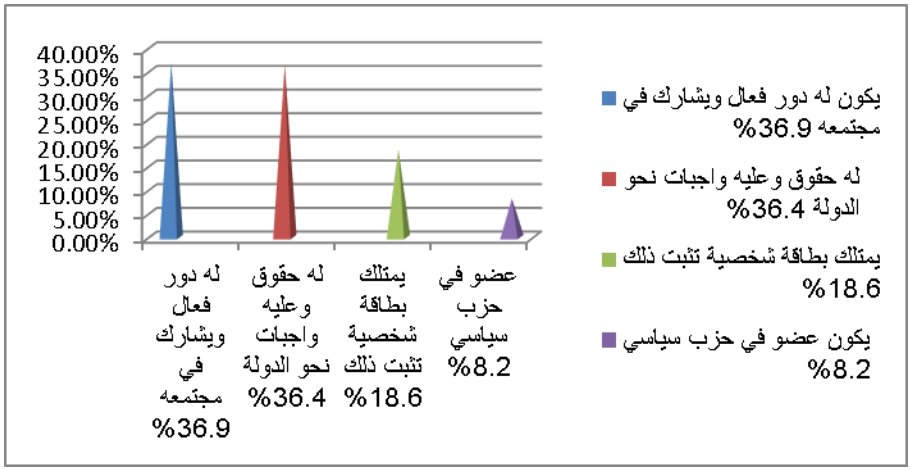

شكل رقم (7) يوضح كيف يحدد المبحوث كونه مواطنًا

يتحدد شعور المبحوث بكونه مواطن حين يكون له دور فعال ويشارك في مجتمعه، جاء هذا الاختيار بنسبة (37%)، ويأتي المتغير الأخير ليعكس عدم ارتباط المبحوثين بالأحزاب السياسية . حين يكون عضو في حزب سياسي بنسبة (8%).

3- مؤشرات التمييز: وفقًا للنوع، والدين، والانتماء الجغرافي، والجنسية .

- **اعتقاد المبحوثين حول التمييز النوعي في المجتمع المصري**

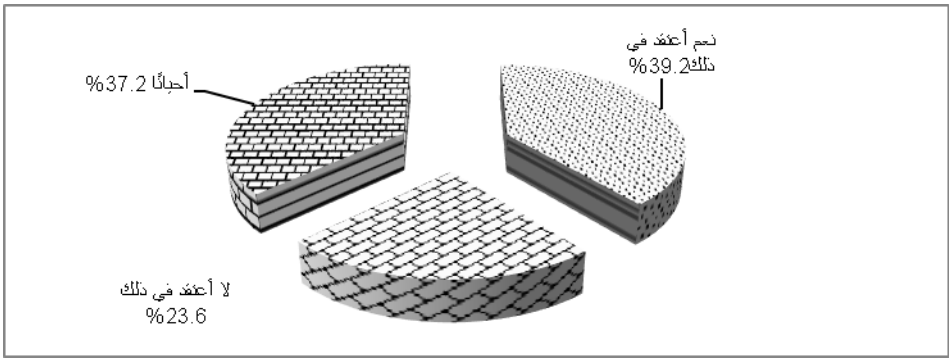

شكل رقم (8) يوضح رؤية المبحوثين للتميز النوعي في المجتمع المصري

– رأي المبحوثين فيما إذا كان التعامل في المجتمع المصري يتم وفقًا للدين

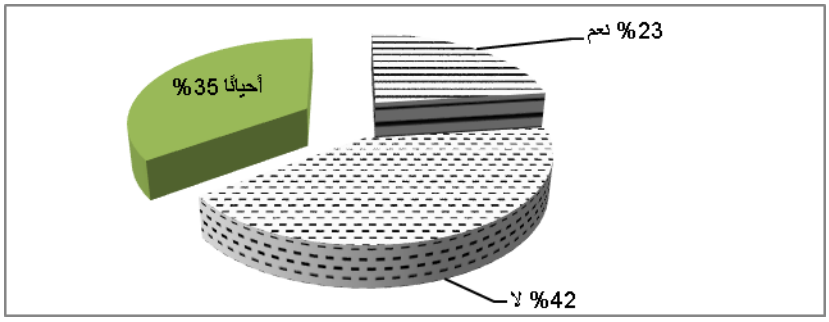

شكل رقم (9) يوضح رؤية المبحوثين للتميز الديني في المجتمع المصري

ذهب 22.9% من المبحوثين إلى أن المجتمع المصري يتم التعامل فيه وفقًا للديانة، و41.9% ينفون ذلك، بينما 35.2% يرون أن التعامل على أساس الديانة يتم أحيانًا.

– إجابات المبحوثين حول مواجهتهم لموقف تم التعامل معهم فيه وفقًا لديانتهم

أجاب 27.5% من إجمالي المبحوثين بأنهم واجهوا وقفًا تم التعامل خلاله وفقًا للديانة، بينما نفى 72.5% مواجهتهم لمثل هذا الموقف بشكل شخصي.

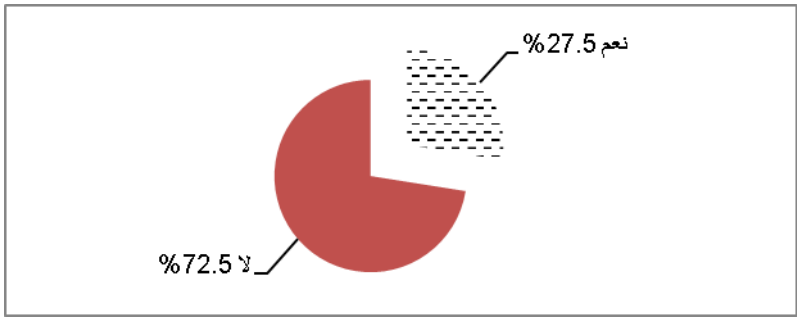

شكل رقم (10) حول مواجهة المبحوثين لموقف يعكس التمييز الديني

4- آراء المبحوثين فيما يتعلق بوجود أزمة انتماء وفتن بين شرائح وقطاعات المجتمع المصري

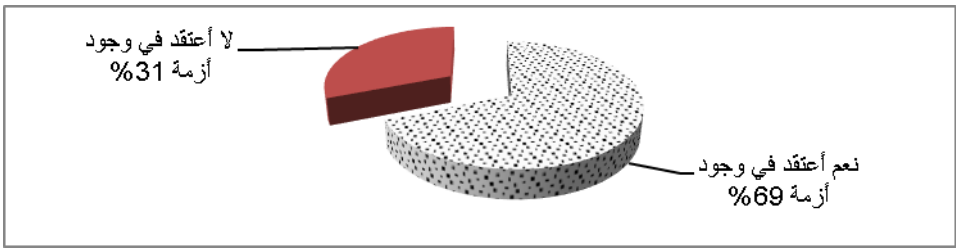

شكل رقم (11) يوضح رؤية المبحوثين حول وجود أزمة انتماء وفتن في المجتمع المصري

– ارتباط أزمة الانتماء بثورات المجتمع المصري

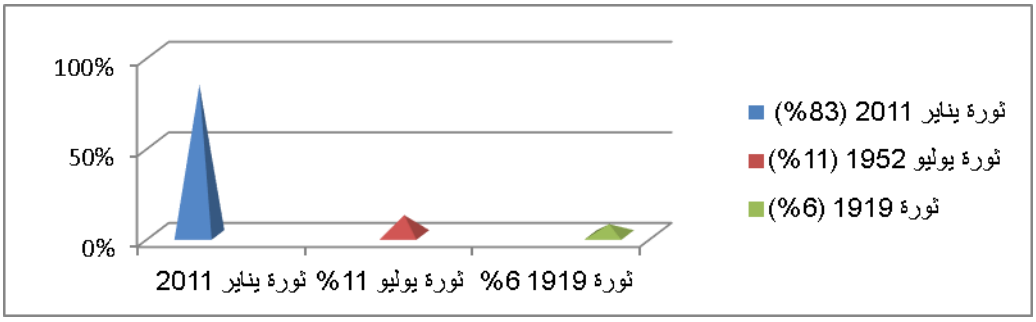

شكل رقم (12) يوضح ارتباط ظهور أزمة الانتماء بالثورات في المجتمع المصري

ثانيًا– الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على تشكيل الهوية

ثانيًا: الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على تشكيل الهوية (الدين، اللون، العرق، الانتماء لجغرافي، اللغة–) وانعكاسها على الإحساس بالمواطنة.

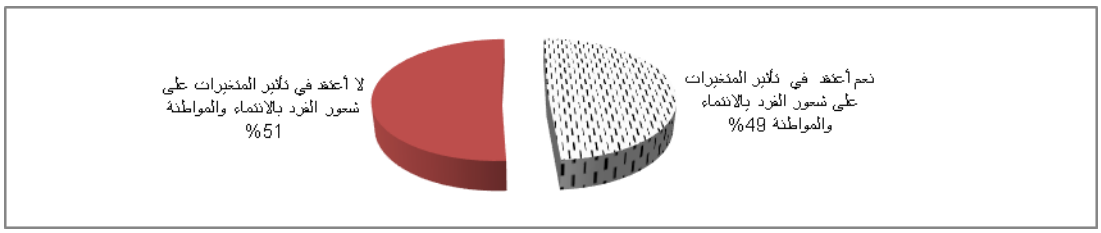

شكل رقم (13) يوضح علاقة المتغيرات المشكلة لشعور الهوية بشعور الفرد بالانتماء والمواطنة

– ترتيب الأبعاد الاجتماعية المشكلة للهوية والمؤثرة على الشعور بالانتماء والمواطنة.

من إجمالي نسبة المبحوثين الذين يعتقدون في تأثر بعض المتغيرات على شعور الفرد بالمواطنة والتي تبلغ نسبتهم 48.8% تأتي رؤيتهم لترتيب هذه المتغيرات على النحو التالي:

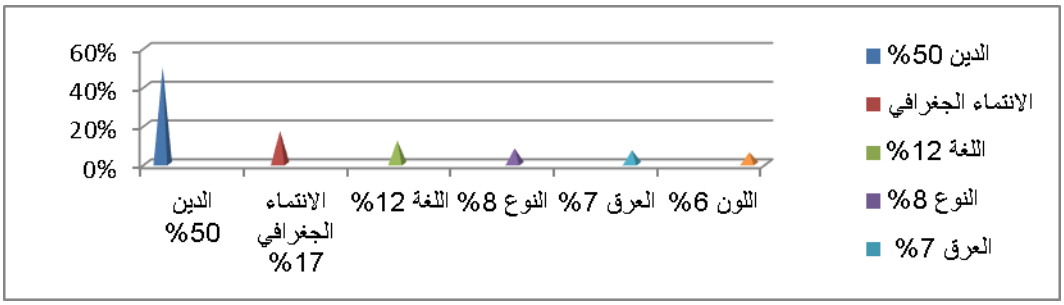

شكل رقم (14) يحدد ترتيبًا لتأثير المتغيرات على شعور الفرد بالانتماء والمواطنة

ثالثًا– العلاقة بين الهوية والانتماء والمواطنة

1- اعتقاد المبحوثين حول وجود علاقة بين شعور الفرد بالانتماء لبلده، وإحساسه بأنه مواطن

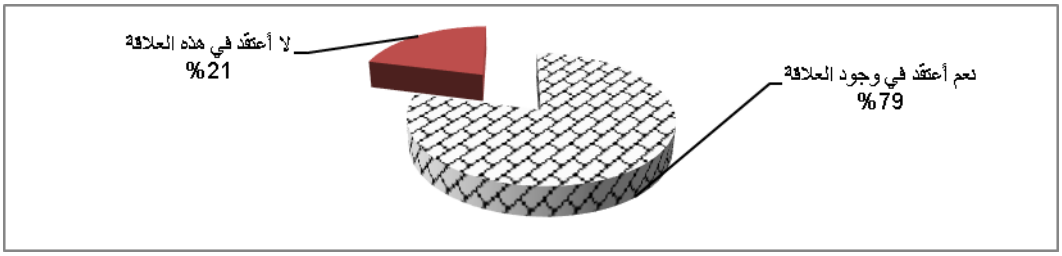

شكل رقم (15) يوضح العلاقة بين شعور الفرد بالانتماء وإحساسه بالمواطنة

يعتقد 79.1% أن شعور الفرد بالانتماء لبلده له علاقة بإحساسه بأنه مواطن في البلد، بينما في المقابل 20.9% لا يعتقدون في ذلك.ومن رؤية مقارنة نلقي الضوء على هذه العلاقة على مستوى المحافظات الأربع.

ونوضح الآن ترتيب آراء المبحوثين فيما يتعلق العلاقة بين شعور الفرد بالانتماء وإحساسه بكونه مواطن، على مستوى محافظات الدراسة الأربع

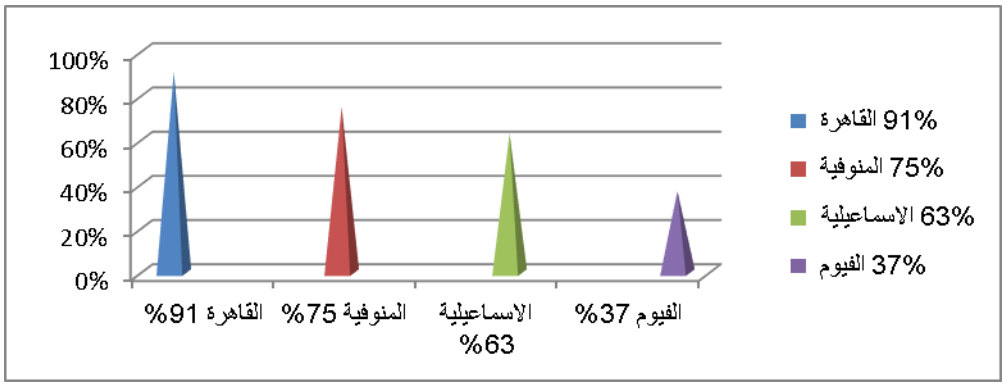

شكل رقم (16) يوضح ترتيب أراء المبحوثين فيما يتعلق العلاقة بين شعور الفرد بالانتماء وإحساسه بكونه مواطن، على مستوى المحافظ ات الأربع

يوضح الشكل رقم (16) أن مبحوثي القاهرة شكلوا أعلى نسبة في اعتقادهم حول العلاقة بين شعور الفرد بالانتماء لبلده وإحساسه بالمواطنة.

2- شكل العلاقة بين شعور الانتماء والإحساس بالمواطنة.

ومن أجل تحديد شكل العلاقة بين شعور الفرد بالانتماء وإحساسه بأنه مواطن يرى 64% أن شعور الفرد بأنه مواطن هو الذي يقوي ويدعم إحساسه بهويته وانتماءه لبلده، بينما يرى 36% أن العناصر التي تشكل في مجموعها الشعور بهويته مثل (الدين .. اللغة، اللون...) هي التي تجعل الفرد يشعر بالمواطنة والاندماج.

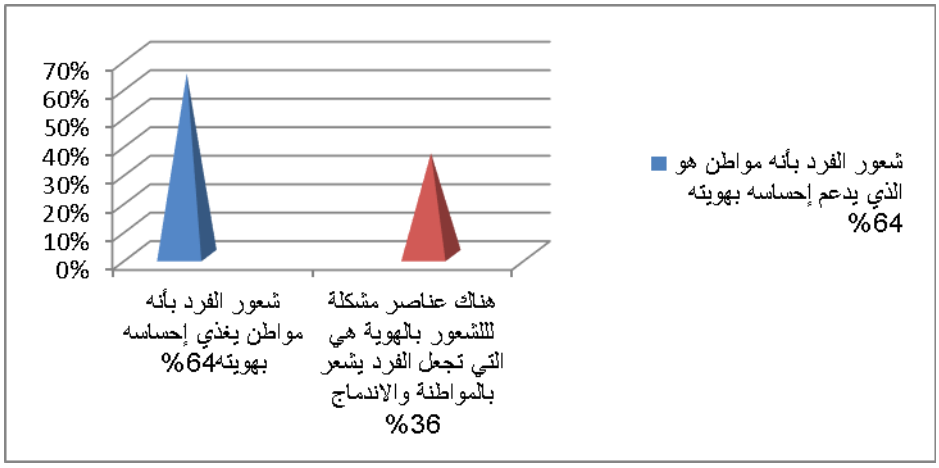

شكل رقم (17) يوضح شكل العلاقة بين شعور الفرد بالانتماء وإحساسه بأنه مواطن

3- آراء المبحوثين بشأن العيش داخل مصر باعتباره مؤشر من مؤشرات الهوية في المجتمع المصري

حول تفضيل العيش داخل مصر بصفة دائمة، يؤيد ذلك 73.5%، بينما يرفضه 26.5%

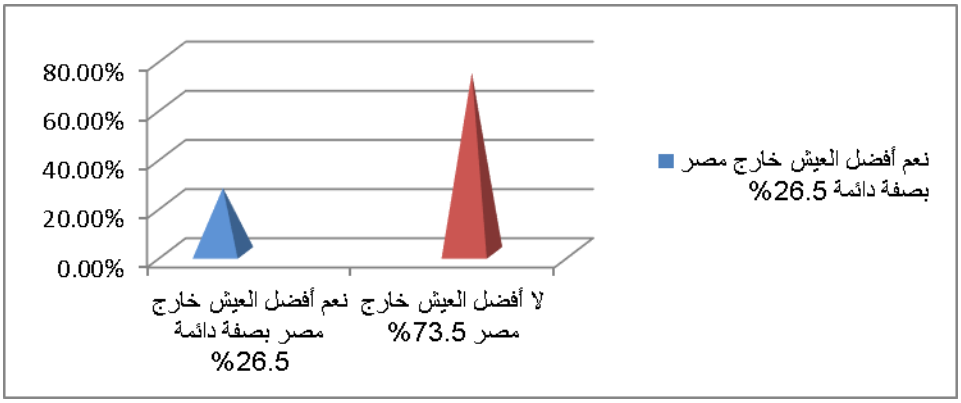

شكل رقم (18) يوضح رأي المبحوثين حول العيش داخل مصر

هذا المؤشر هام ويعكس دلالة في شعور الفرد بالانتماء لوطنه ومن هنا كان من المهم أن نلقي الضوء على موقف كل محافظة على حدة

والآن بعين المقارنة نحاول أن نرتب موقف المبحوثين على مستوى المحافظات الأربع فيما يتعلق بالعيش خارج مصر بصفة دائمة

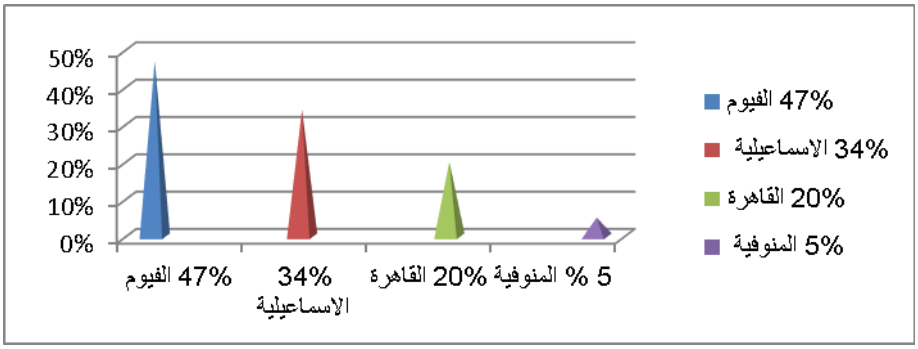

شكل رقم (19) يوضح ترتيب أراء المبحوثين حول العيش خارج مصر بصفة دائمة في المحافظات الأربع

تُعد محافظة الفيوم هي أعلى المحافظات فيما يتعلق بموافقة مبحوثيها على العيش بصفة دائمة خارج مصر، بينما تأتي المنوفية لتحتل المرتبة الأخيرة . مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسب تأتي من إجمالي (500 مفردة) في كل محافظة

4- علاقة الرغبة في الحياة خارج مصر بالديانة

الرغبة في العيش داخل مصر وعلاقته بالديانة

		q5-الديانة		
هل تفضل العيش خارج مصر بصفة دائمة؟		مسلم	مسيحي	Total
نعم	Count	438	92	530
	% of Total	21.9%	4.6%	26.5%
لا	Count	1337	133	1470
	% of Total	66.8%	6.6%	73.5%
Total	Count	1775	225	2000
	% of Total	88.8%	11.2%	100.0%

جدول رقم (1) يوضح قرار العيش خارج مصر بصفة نهائية في ضوء متغير الديانة

تبلغ نسبة إجمالي الراغبين في العيش خارج مصر 26.5% ، بينما تبلغ النسبة بين المسلمين 24.7%، وبين المسيحيين 40.9%. تبلغ إجمالي نسبة الرافضين للحياة خارج مصر 73.5% تبلغ النسبة بين المسلمين 75.3%، وبين المسيحيين 59.1%

مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسب تعكس واقع تمثيل المسلمين والمسيحيين في الواقع حيث يشكل المسلمون النسبة الأكبر، نلاحظ هنا أن نسبة المسلمين الرافضين للحياة خارج مصر أعلى من نسبة المسلمين الراغبين في ذلك، وهو نفس الأمر على الجانب المسيحي، فالرافضين من المسيحيين للحياة خارج مصر أعلى من الموافقين . ويعني ذلك أن متغير الديانة لم يشكل فارقًا في الشعور بالانتماء والرغبة في الهجرة للخارج.

ولإبراز المقارنة بشكل أكثر دقة، يمكن عرض رأي المبحوثين في الهجرة بصفة دائمة وفقًا لنوع ديانتهم على النحو التالي:

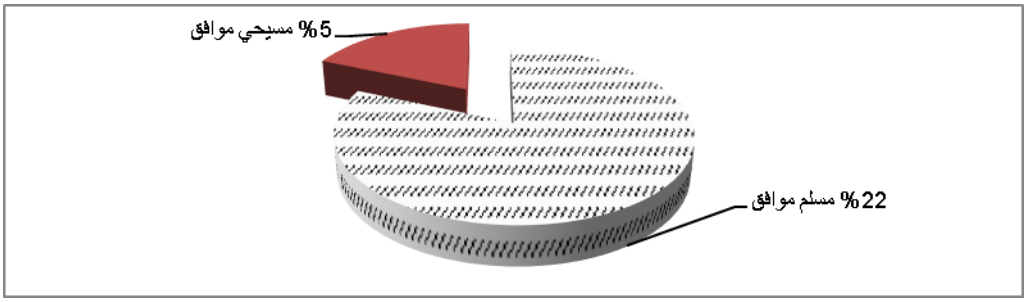

شكل رقم (20) يوضح توزيع المبحوثين الموافقين على الحياة خارج مصر وفقًا لديانتهم

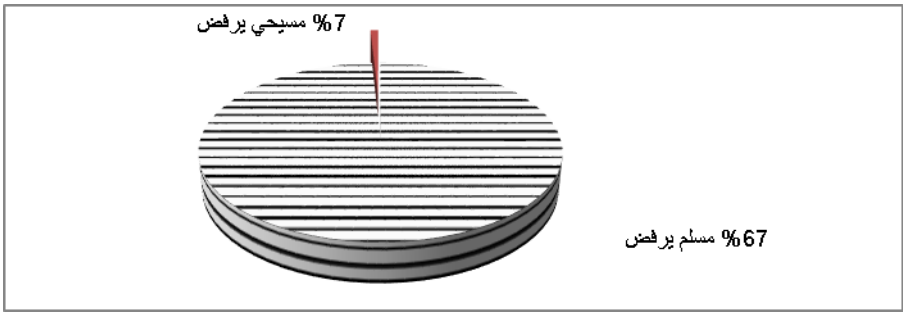

شكل رقم (21) يوضح توزيع المبحوثين الرافضين للحياة خارج مصر وفقًا لديانتهم

5- الشعور بالمواطنة الكاملة والمنقوصة

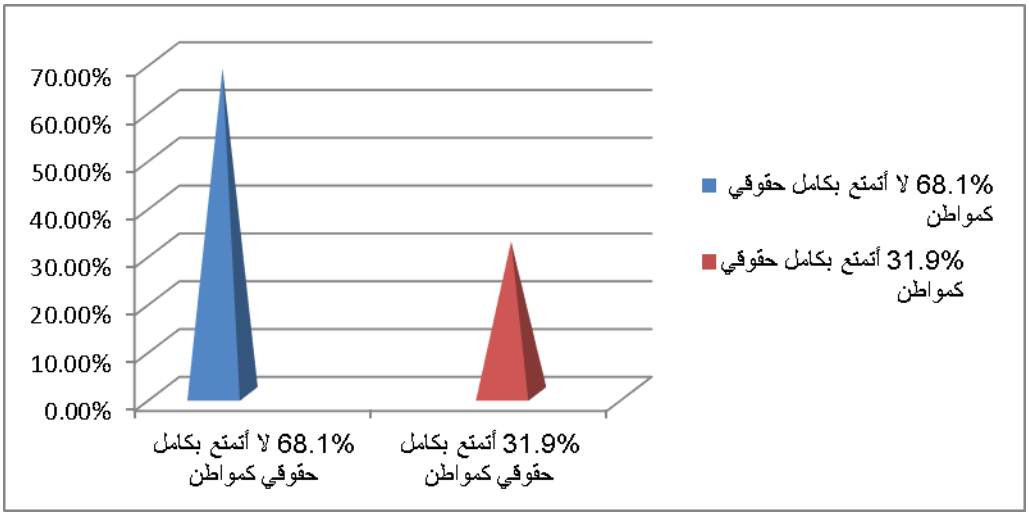

شكل رقم (22) يوضح شعور المبحوثين بالمواطنة

- وإذا تعمقنا داخل كل محافظة نجد النسب الآتية

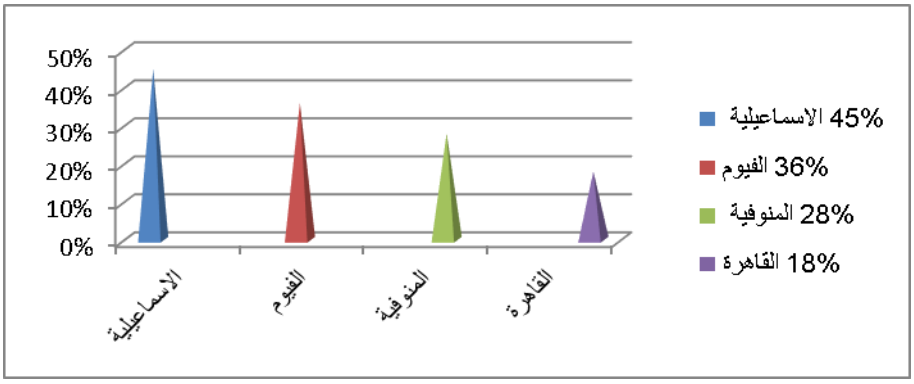

شكل رقم (23) يعكس إجابات المبحوثين الذين يتمتعون بشعور المواطنة الكاملة مرتبة وفقًا للمحافظات الأربع

يوضح شكل رقم (38) أن مبحوثي محافظة الإسماعيلية جاءوا في المرتبة الأولى وفقًا لتمتعهم بالمواطنة الكاملة، وذلك بنسبة (45%)، ثم يأتي مبحوثو محافظة الفيوم في المرتبة الثانية بنسبة (36%)، ثم

مبحوثو محافظة المنوفية في المرتبة الثالثة بنسبة (28%)، وأخيرًا يأتي مبحوثو محافظة القاهرة بنسبة (18%) ليشغلوا المرتبة الرابعة.

- على الجانب الآخر يأتي ترتيب شعور المبحوثين بالمواطنة المنقوصة وفقًا لمحافظات الدراسة على النحو التالي:

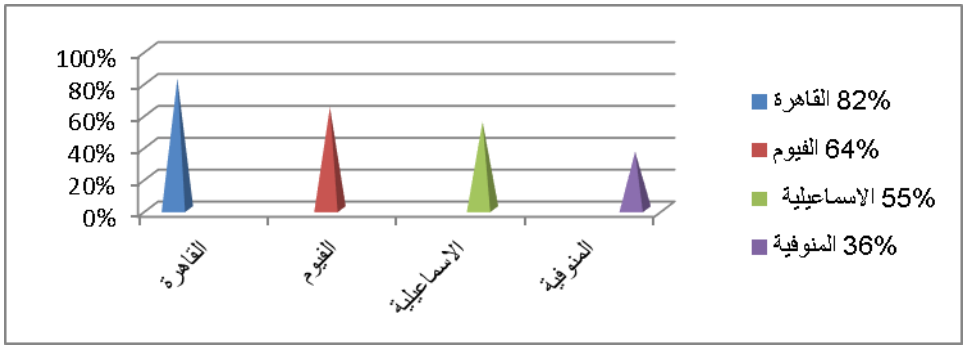

شكل رقم (24) يوضح ترتيب شعور المبحوثين بالمواطنة المنقوصة

تأتي محافظة القاهرة في المرتبة الأولى من حيث شعور مواطنيها بالمواطنة المنقوصة بنسبة (82%) على حين تأتي المنوفية في المرتبة الأخيرة بنسبة (36%).

- أما عن أسباب شعور المبحوثين بعدم التمتع الكامل بحقوقهم كمواطنين، فقد جاءت الأسباب مرتبة على النحو التالي:

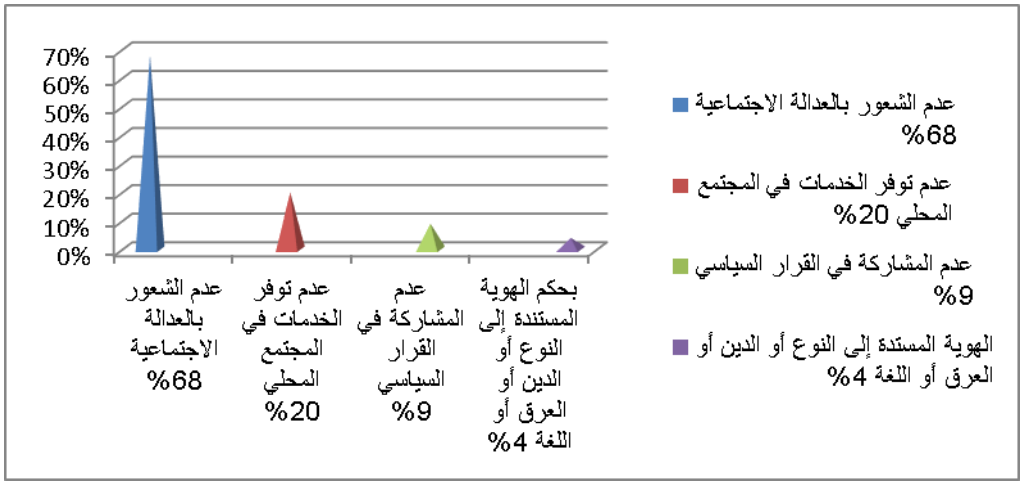

شكل رقم (25) يوضح أسباب شعور المواطنين بالمواطنة المنقوصة

تأتي هذه النتيجة متسقة مع إجابات المبحوثين داخل كل محافظة على حدة حيث كان السبب الأول لشعور المبحوثين بعدم التمتع بشعور المواطنة الكاملة هو (عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية) وكانت نسبة هذا السبب داخل كل محافظة على النحو التالي:

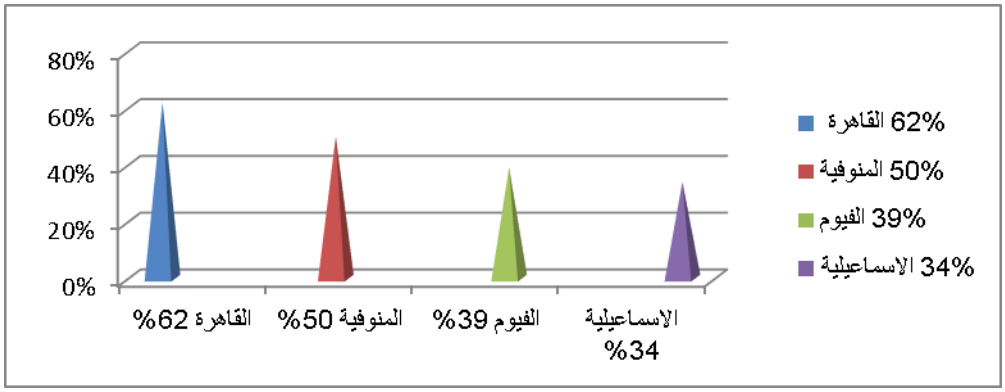

شكل رقم (26) يوضح النسبة التي يشكلها السبب الأول للشعور بالمواطنة المنقوصة داخل كل محافظة على حدة (وهو عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية)

هنا يشكل الشعور بعدم العدالة الاجتماعية السبب الأول داخل المحافظات الأربع حيث شكل في القاهرة نسبة 62%، وفي المنوفية 50%، وفي الفيوم 39%، وأخيرًا شكل في الإسماعيلية 34%

- **أما مواطنو العينة الذين يتمتعون بشعور المواطنة الكاملة – وعددهم 638– فجاءت أسباب شعورهم مرتبة على النحو التالي:**

شكل رقم (27)يحدد أسباب شعور المبحوثين بالمواطنة الكاملة

- ومن أجل تحديد السبب الأكثر تأثيرًا في شعور المبحوثين بالمواطنة الكاملة تأتي هذه النسب:

- في محافظة المنوفية كان السبب الأول هو ممارسة الفرد لكافة التزاماته وواجباته بنسبة (40%)
- في محافظة الإسماعيلية كان السبب الأول هو تمتع الفرد بكافة حقوقه وفقًا للدستور بنسبة (29%)
- في محافظة الفيوم كان السبب الأول هو الإحساس بالارتباط مع المواطنين في نسيج مشترك بنسبة (16%)
- في محافظة القاهرة كان السبب الأول هو ممارسة الفرد لكافة التزاماته واجباته بنسبة (8%)

6- اعتقاد المبحوثين حول تحقق المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع المصري

تعادلت آراء العينة في إجمالها، فيما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع المصري، فقد بلغت نسبة من اعتقدوا بوجود مساواة (49.9%) في مقابل (50.05%) يعتقدون بعدم تحقق المساواة بين النوعين.

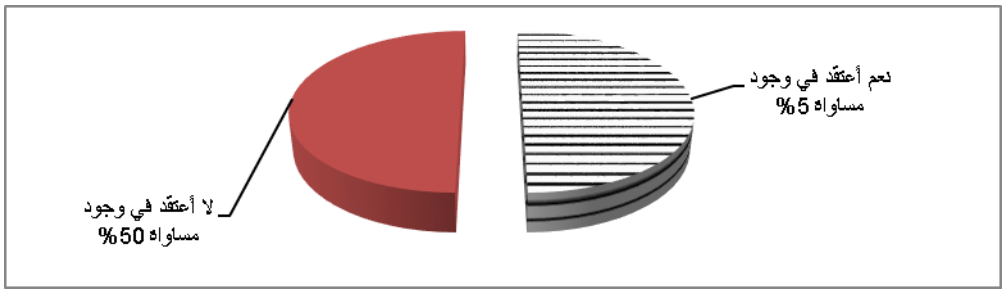

شكل رقم (28) يوضح رؤية المبحوثين حول المساواة بين الجنسين في المجتمع المصري

7- رؤية المبحوثين حول الوحدة العربية

يعتقد 79% – وهي النسبة الغالبة من العينة– أنه من الضروري حاليًا قيام وحدة عربية، بينما لا يعتقد ذلك 21%

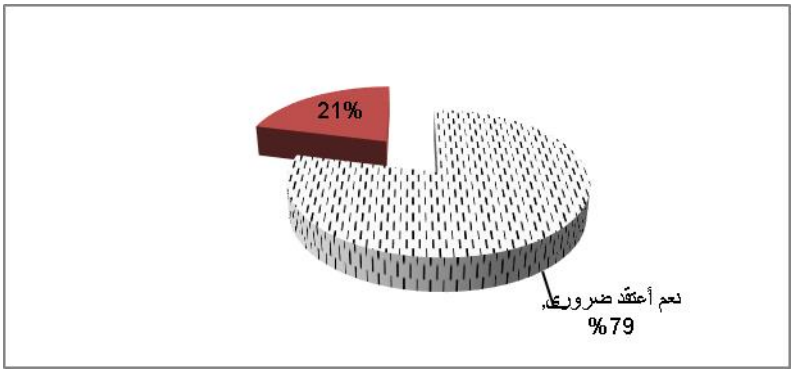

شكل رقم (29) يوضح رؤية المبحوثين حول الوحدة العربية

8- اعتقاد المبحوثين حول وجود مشكلة بين المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري

يوضح شكل رقم (50) أن 63% من عينة الدراسة لا تعتقد في وجود مشكلة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، مقابل 37% يعتقدون في وجودها.

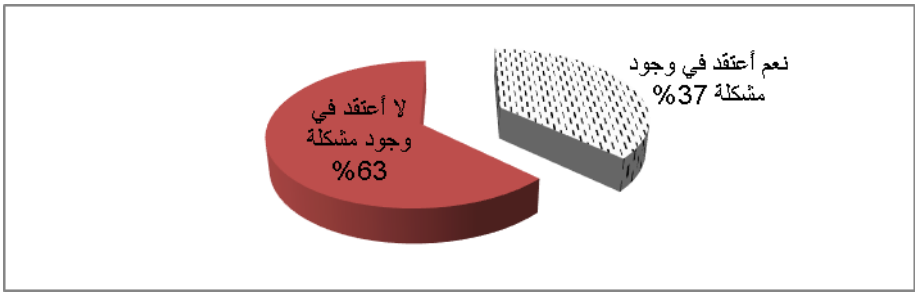

شكل رقم (30 يوضح رؤية المبحوثين حول وجود مشكلة بين المسلمين والمسيحيين

- **أرجع القائلون بوجود أزمة بين المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري إلى الأسباب التالية:**

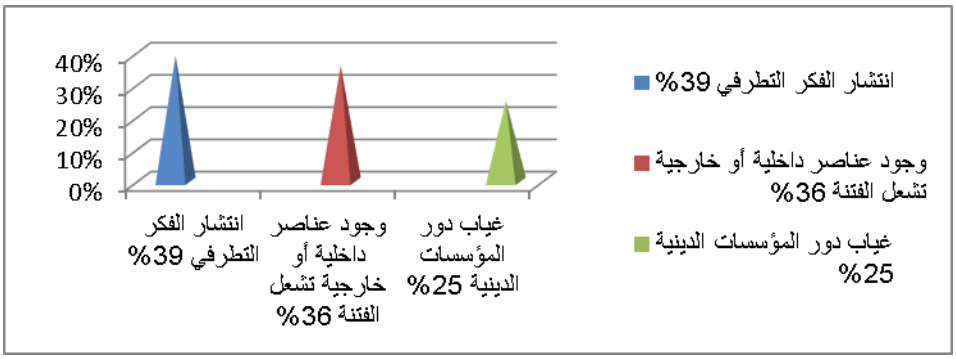

شكل رقم (31) يحدد أسباب وجود أزمة بين المسلمين والمسيحيين

رابعًا– قبول الآخر بين التيارات والاتجاهات في المجتمع المصري

1- اعتقاد المبحوثين حول وجود أزمة أو تناقض بين آرائهم وميولهم السياسية وبين وإحساسهم بالمواطنة.

ذكر 61% من مفردات العينة عدم وجود أزمة أو تناقض.

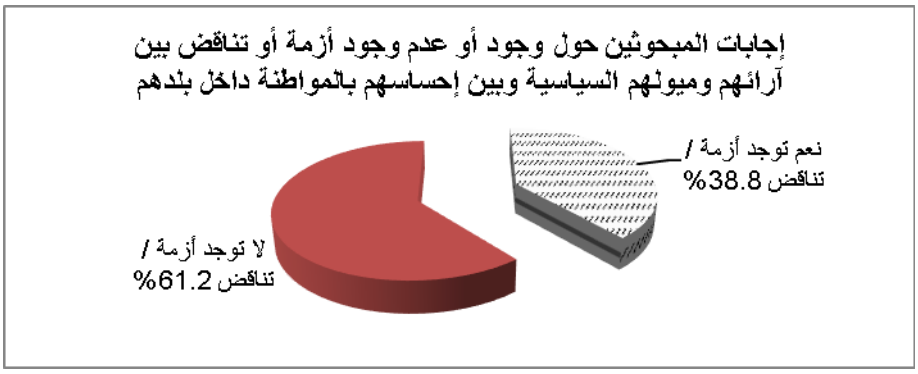

شكل رقم (32) يوضح رؤية المبحوثين بشأن وجود أو عدم وجود أزمة بين آرائهم السياسية وإحساسهم بالمواطنة

2- مدى تقبل التيار النتمي إليه المبحوث للآراء المعارضة

يوضح شكل رقم (54) أنه من بين المبحوثين المنتمين إلى تيارات معينة، يعتقد (63%) أن التيار الذي تنتمي إليع يعكس قبولاً للآخر والآراء المعارضة.

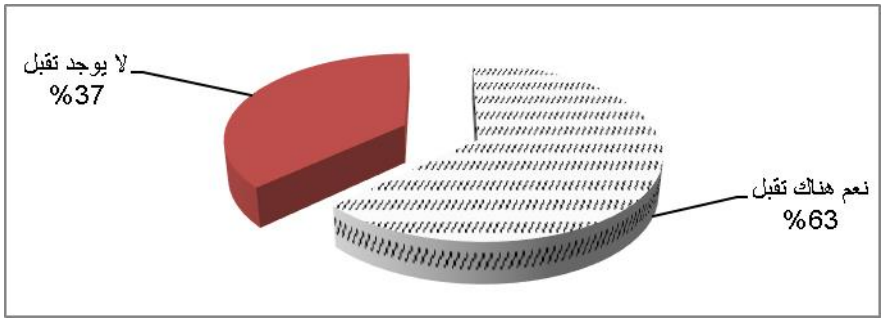

شكل رقم (33) يوضح مدى تقبل التيار المنتمي إليه المبحوث للآراء المعارضة

تأتي نتائج هذه الآراء من إجمالي 458 مبحوث ينتمون لتيار أو اتجاه أيديولوجي محدد وهذا الأمر يمكن تفسيره في ضوء إيمان الفرد بالاتجاه الذي ينتمي إليه، وإيمانه بمدى انفتاحه على الآراء الأخرى وهو اعتقاد قد يصطبغ هنا بالرؤية الشخصية للفرد ويدخل في تكوين هذه الرؤية مدى

سيطرة الاتجاه على الفرد ؛ وقد لا نبالغ إذا قلنا أن معظم الأفراد المنتمين أيديولوجيًا قد يقعون تحت سيطرة (الوعي الزائف).

3- اعتقاد المبحوثين حول مبدأ قبول الآخر على مستوى التيارات الموجودة على الساحة السياسية المصرية

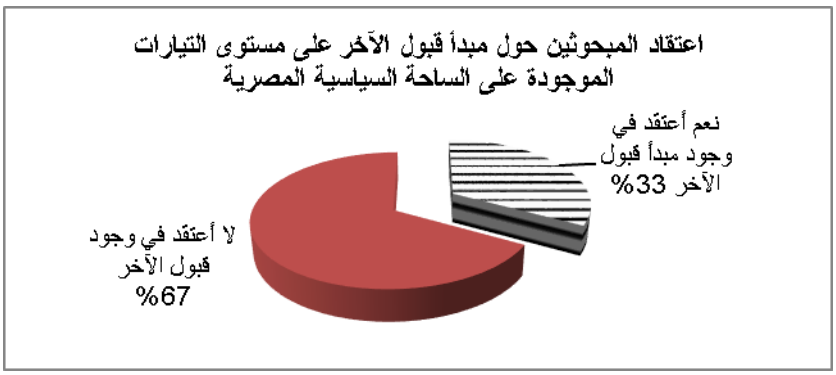

شكل رقم (34) يوضح اعتقاد المبحوثين حول مبدأ قبول الآخر بين التيارات الموجودة على الساحة السياسية المصرية

من أجل التأكد من أن إجابات المبحوثين فيما يتعلق بانفتاح الاتجاهات التي ينتمون إليها على التيارات والاتجاهات المعارضة في المجتمع، قد لا تعكس حقيقة الليبرالية المزعومة لهذه التيارات، تم توجيه سؤال بشأن موقف التيارات الموجودة على الساحة فيما يتعلق بمدى تقبلها للآخر، فجاءت الإجابات مؤكدة لذلك، حيث بلغت نسبة من يقرون بعدم اعتقادها في وجود مبدأ قبول الآخر (67%) وجود مبدأ (قبول الآخر). وذلك في ضوء تحررها من عبء الانتماء الذي قيد إجاباتها حين ارتبط المبدأ به. وهذه النسبة تعكس – من جهة أخرى– الموقف الأقرب للواقع الذي نحياه في المجتمع المصري، حيث الصراع الأيديولوجي وصل لذروته عقب ثورة يناير 2011 وتداعياتها

4- ترتيب رؤى المبحوثين حول قبول الآخر على مستوى المحافظات الأربع

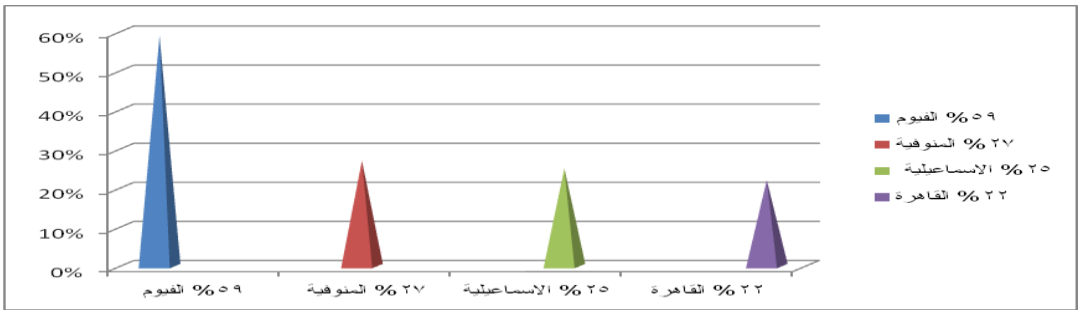

شكل رقم (35) يوضح ترتيب اعتقاد المبحوثين حول مبدأ قبول الآخر على مستوى المحافظات الأربع

يكشف شكل رقم (55) أن محافظة االفيوم احتلت المرتبة الأولى في اعتقاد مبحوثيها في وجود مبدأ تقبل الآخر بين التيارات الموجودة على ساحة المجتمع المصري، بنسبة (59%) من إجمالي مبحوثيها، بينما تقاربت المحافظات الثلاث في نسب اعتقاد مواطنيها حول وجود ذات المبدأ (قبول الآخر)، فبلغت في المنوفية (27%)، والاسماعيلية (25%)، وفي القاهرة (22%).

خامسًا– هوية المجتمع المصري بين المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية

1- ترتيب المتغيرات المؤثرة على هوية المجتمع المصري

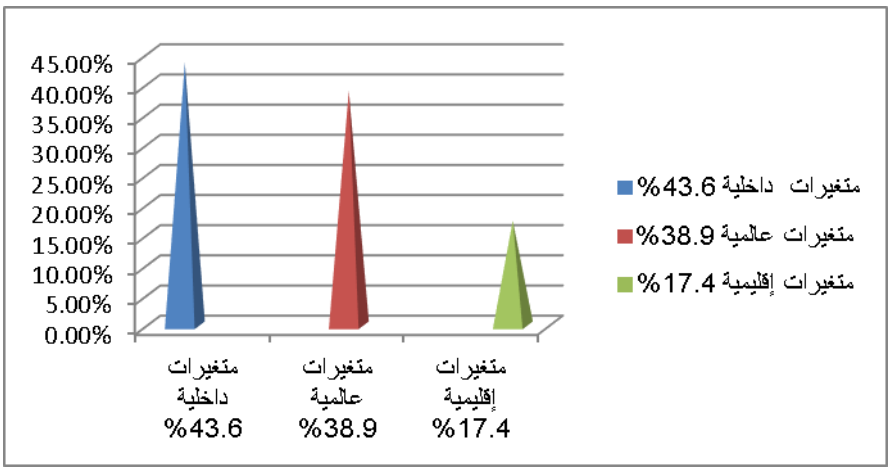

شكل رقم (36) يوضح ترتيب المتغيرات المؤثرة على هوية المجتمع المصري

2- ترتيب المتغيرات الداخلية فيما يتعلق بتأثيرها على هوية المجتمع المصري

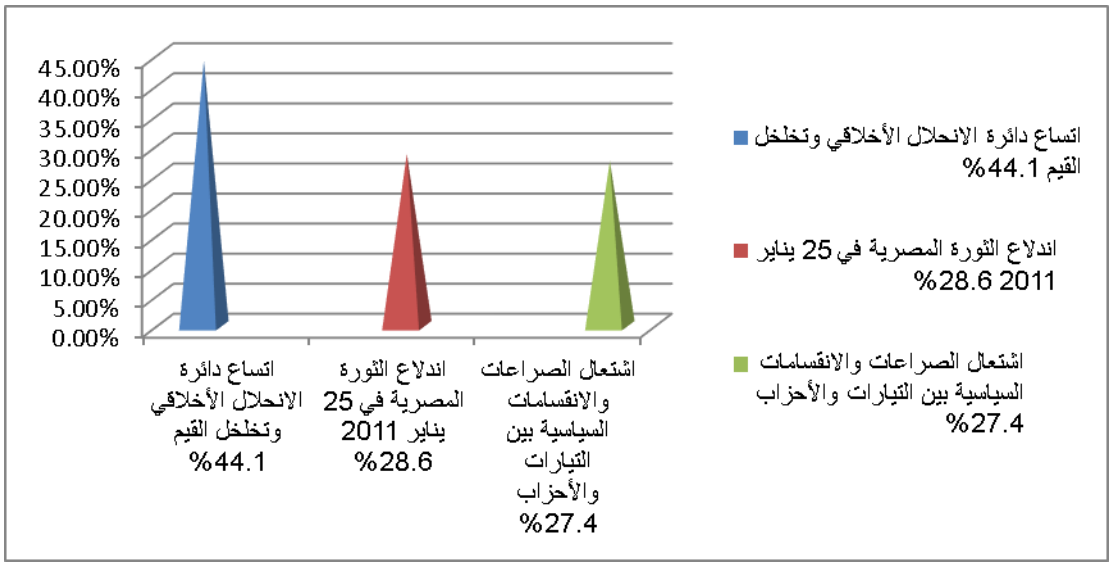

شكل رقم (37) يوضح ترتيبًا للمتغيرات الداخلية المؤثرة على هوية المجتمع المصري

3- ترتيب المتغيرات العالمية فيما يتعلق بتأثيرها على هوية المجتمع المصري

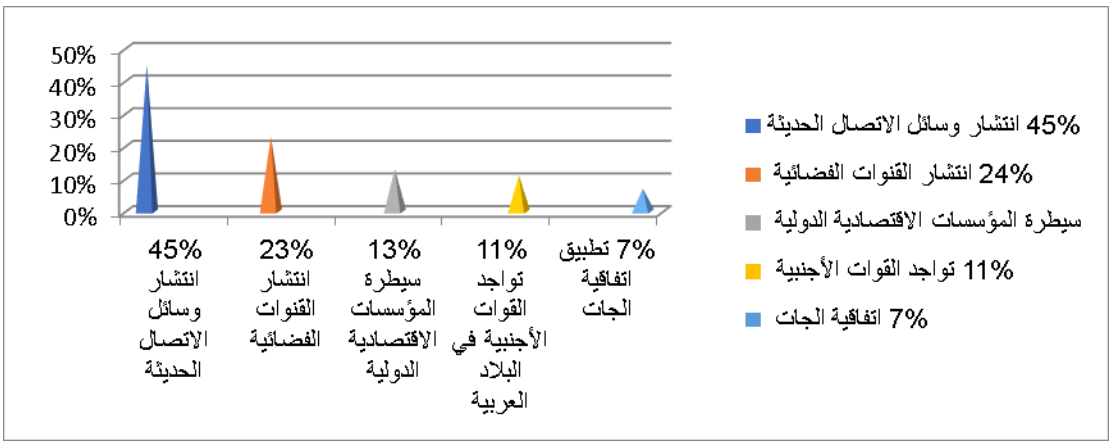

شكل رقم (38) يحدد ترتيبًا للمتغيرات العالمية المؤثرة على هوية المجتمع المصري

4- ترتيب المتغيرات الإقليمية فيما يتعلق بتأثيرها على هوية المجتمع المصري.

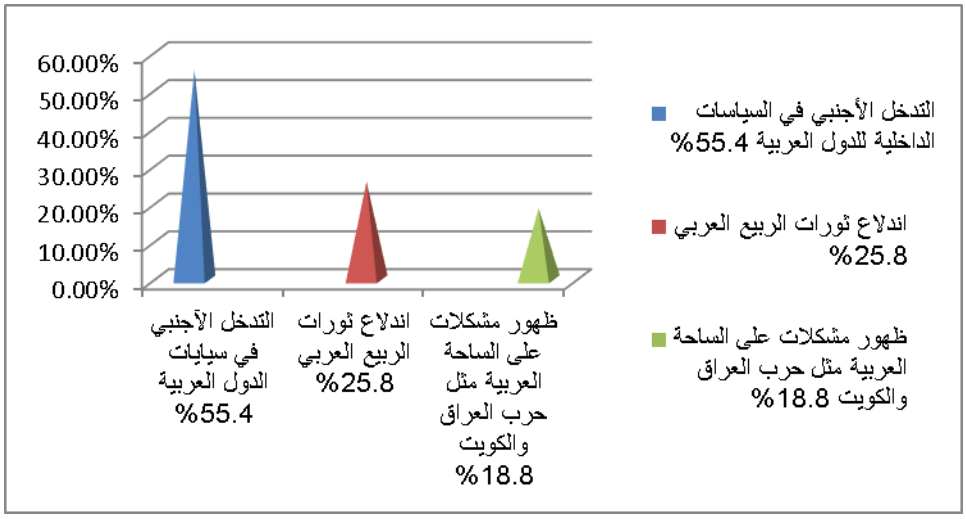

شكل رقم (39) يحدد ترتيبًا للمتغيرات الإقليمية المؤثرة على هوية المجتمع المصري

رؤية تحليلية نهائية حول نتائج الدراسة

1- تصورات المواطنين حول الهوية: المعنى والممارسات

- **فيما يتعلق بمدى معرفة المبحوثين لمعنى الهوية، أو إدراكهم لمعلومات حول موضوع الهوية نفسه بشكلٍ عام، فضلاً عن معناه، أشارت النتائج إلى أن النسبة الغالبة وهي (60%) أجابت بأنها على وعي بموضوع الهوية**

وبمنظور مقارن نجد أن ترتيب المبحوثين على مستوى المحافظات الأربع فيما يتعلق بذلك جاء على النحو التالي: القاهرة (35%)، ثم المنوفية (28%)، ثم الاسماعيلية (21%) وأخيرًا جاءت محافظة الفيوم (16%)

- حول مؤشرات الشعور بالانتماء والمشاركة أظهرت النتائج أن (37%) من المبحوثين شاركوا في الانتخابات المحلية في مقابل (62%) لم يشاركوا وهي نتيجة تتسق مع مستوى المشاركة في الانتخابات على المستوى المحلي على نطاق المجتمع المصري في مجمله.

اتضح كذلك أن نسبة الانتماء إلى حزب/ جمعية أهلية / نقابة، شكلت (22%) فقط من إجمالي العينة.

وكان من المهم أن نعرف ترتيب المحافظات في ضوء هذا المؤشر، وجاءت نتيجة المقارنة على النحو التالي:

محافظة الفيوم (31%) من إجمالي مبحوثيها ينتمون إلى حزب/ جمعية/ نقابة ...

محافظة المنوفية (24%)، وتليها (القاهرة (19%) وأخيرًا الإسماعيلية (12%)

- إجابات المبحوثين حول المتغيرات التي تشكل الهوية وتبلورها (الدين، واللون، والعرق، والنوع، والانتماء الجغرافي، اللغة)، لم تحدد بشكل فارق وجوهري فيما إذا كانت مؤثرة بشكل بارز على شعوره بالانتماء لبلده وإحساسه بالمواطنة، فقد رأى (51%) بأنها غير مؤثرة، في مقابل (49%).
- وفي محاولة لترتيب هذه المتغيرات من زاوية تأثيرها على شعور الفرد بالانتماء والمواطنة، قام المبحوثون – الذين أجابوا بتأثير هذه المتغيرات– بتقديم الترتيب على النحو التالي: الدين، الانتماء الجغرافي، اللغة، النوع، العرق، اللون. ومن الجدير بالتحليل أن الدين جاء في الترتيب الأول بفارق كبير.

ومن جانب ليس بعيد ولكن مستقل رأى غالبية المبحوثين (83%) أن اللغة العربية مؤشر هام من مؤشرات المحددة لهوية المجتمع المصري.

2- تصورات المبحوثين حول المواطنة: المعنى والمقومات ومؤشرات الانتماء.

- فيما يتعلق برؤية المبحوثين حول المواطنة فقد جاء تحديدهم الأول بأن الشخص يكون مواطن حين يكون له دور فعال ويشارك في مجتمعه
- وفي سياق مقومات المواطنة تأتي رؤية المبحوثين نحو التمييز في المجتمع المصري؛ غالبية المبحوثين يؤكدون على أن المعاملة تتم على أساس النوع، وكذلك على أساس الديانة، وفقًا لانتماءه الجغرافي أي كونه (قاهري، بحراوي، صعيدي....) ويأتي استخدامنا لكلمة (غالبية) المبحوثين ؛ من خلال إضافة المتغير (أحيانًا) إلى إجابة المبحوث بالإيجاب بما تحويه كلمة أحيانًا من كون التمييز يحدث ولكن ليس دائمًا.

ونفس الأمر فيما يتعلق برؤية المبحوثين للتمييز على اعتبار الجنسية حيث النسبة الأكبر أجابت بأن هناك تفرقة في المعاملة تتم وفقً لكون الشخص مصري أم أجنبي أو عربي.

- في نفس السياق – واستكمالاً لتحليل رؤية المبحوثين للمواطنة– تأتي إجابات المبحوثين حول المساواة بين الجنسين في المجتمع المصري لتعكس انقسامًا متعادلاً بين مبحوثي العينة ؛ حيث أجاب (50%) بأن هناك مساواة بينما نفت النسبة المقابلة وجودها.
- وبتوسيع دائرة الرؤية ؛ بحيث تشمل الانتماء القومي – رأى 79% من المبحوثين ضرورة قيام وحدة عربية حاليًا.

- يعاني المجتمع المصري من أزمة انتماء بين قطاعاته وشرائحه ؛ حسبما تؤكد النسبة الغالبة من المبحوثين (69%) وقد حدد المبحوثون بنسبة (83%) بأن هذه الأزمة ظهرت خلال ثورة يناير 2011.
- وقد نكون قد أشرنا إلى مؤشر من مؤشرات الأزمة بسؤال المبحوثين حول وجود مشكلة بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن النسبة الغالبة (63%) ارتأت عدم وجود مشكلة، مما يعني أن الزوابع المُثارة حاليًا فيما يتعلق بالأزمة الطائفية هي أزمة قائمة على تصورات مغلوطة ومقولات يتردد صداها في المجتمع دون دراسة وتمحيص، وربما تحتاج إلى دراسة مستقلة.
- إذا افترضنا أن أزمة الانتماء قد تنعكس في رغبة المواطنون في الهجرة أو اللجوء إلى دول مختلفة سياسيًا مع البلد، فإن إجابات المبحوثين جاءت لتناقض هذا الفرض وتهدمه، فقد رفضت الغالبية (73.5%) العيش خارج مصر بصفة دائمة، ورفضت أيضًا السفر إلى دولة ذات خلاف سياسي مع مصر (72%).

وبنظرة داخلية، تُعد محافظة الفيوم هي أعلى المحافظات فيما يتعلق بموافقة مبحوثيها على العيش بصفة دائمة خارج مصر، بينما تأتي المنوفية لتحتل المرتبة الأخيرة .

- حول المواطنة الكاملة، والمواطنة المنقوصة أجاب 68% من المبحوثين بأنهم لا يشعرون بالتمتع بالمواطنة الكاملة، وذلك في مقابل 32% يشعرون بها، وهذا على نحو إجمالي، بينما إذا تعمقنا بنظرة مقارنة، سوف نجد أن ترتيب الشعور بالمواطنة الكاملة جاء على النحو الآتي:

جاءت الاسماعيلية كأولى المحافظات التي يتمتع مواطنوها المبحوثون بالمواطنة الكاملة، يليها الفيوم، ثم المنوفية، وأخيرًا القاهرة.

ومن تحليل الإجابات جاء السبب الأول في الشعور بالمواطنة الكاملة تمتع الفرد بكافة حقوقه وفقًا لدستور الدولة وذلك على مستوى العينة إجمالاً مع اختلاف ترتيب هذا السبب داخل المحافظات الأربع، بينما جاء السبب الأول على مستوى العينة إجمالاً وداخل كل محافظة على حدة عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- العلاقة بين المواطنة والانتماء

يرى 79% من المبحوثين – مشكلين النسبة الغالبة– بأن شعور الفرد بالانتماء لبلده له علاقة بكونه مواطن. وحدد المبحوثون شكل هذه العلاقة بطريقتين، النسبة الأكبر (64%) رأت أن شعور الفرد بأنه مواطن هو الذي يقوي ويدعم إحساسه بهويته، فيما رأت النسبة الأقل (36%) أن العناصر المشكلة للشعور بالهوية (مثل الدين، اللغة...) هي التي تجعل الفرد يشعر بالمواطنة.

4- قبول الآخر بين التيارات السائدة في المجتمع المصري

- الأمر المثير للاهتمام والتحليل هنا ... أن هناك فجوة بين آراء المبحوثين فيما يتعلق بمبدأ قبول الآخر على مستويين؛ الأول آراء المبحوثين بشكلٍ مطلق، والثاني وآراء المبحوثين اللذين يؤمنون باتجاه معين أو يميلون إليه، أو يتنمون بشكل فعلي لاتجاه أيديولوجي محدد.

وهذه الفجوة قد تُظهر من النظرة السطحية للأرقام نوعًا من التناقض، ولكن لنحلل الأمر بشكل أكثر عمقًا...

عكست إجابات المبحوثين عدم وجود أزمة بين آرائهم السياسية وميولهم وبين إحساسهم بالمواطنة؛ حيث شكلت النسبة الغالبة (61%) من الآراء ذلك الأمر.

يؤكد ذلك إجابات المبحوثين المنتمين لتيارات أو اتجاهات أيديولوجية، حيث رأى (63%) وهي النسبة الغالبة، أن التيار المنتمي إليه، يتقبل الآراء المعارضة

- وهذا الأمر يمكن تفسيره في ضوء إيمان الفرد بالاتجاه الذي ينتمي إليه، وإيمانه بمدى انفتاحه على الآراء الأخرى وهو اعتقاد قد يصطبغ هنا بالرؤية الشخصية للفرد ويدخل في تكوين هذه الرؤية مدى سيطرة الاتجاه على الفرد ؛ وقد لا نبالغ إذا قلنا أن معظم الأفراد المنتمين أيديولوجيًا قد يقعون تحت سيطرة (الوعي الزائف).
- يبدو ذلك التحليل منطقيًا إذا قارناه بإجابات المبحوثين حول مبدأ قبول الآخر بشكلٍ مطلق.
- ويؤكد اعتقادي بأن إجابات المبحوثين– فيما يتعلق بانفتاح الاتجاهات التي ينتمون إليها على التيارات والاتجاهات المعارضة في المجتمع– قد لا تعكس حقيقة الليبرالية المزعومة لهذه التيارات، أنه حين تم توجيه السؤال بشكلٍ عام حول موقف التيارات الموجودة على الساحة فيما يتعلق بمدى تقبلها للآخر، جاءت الإجابات الأقرب إلى الصحة فالنسبة الغالبة من العينة (67%) أقرت بعدم اعتقادها في وجود مبدأ (قبول الآخر). وذلك في ضوء تحررها من عبء الانتماء الذي قيد إجاباتها حين ارتبط المبدأ به.

–وهذه النسبة تعكس – من جهة أخرى– الموقف الأقرب للواقع الذي نحياه في المجتمع المصري، حيث الصراع الأيديولوجي وصل لذروته عقب ثورة يناير 2011 وتداعياتها.

– ومن خلال العين المقارنة نلقي نظرة متعمقة حول اعتقاد المبحوثين فيما يتعلق بمدى وجود مبدأ تقبل الآخر بين التيارات الموجودة على الساحة السياسية المصرية، وذلك على مستوى مبحوثي كل محافظة

تأتي محافظة االفيوم لتحتل المرتبة الأولى في اعتقاد مبحوثيها في وجود مبدأ تقبل الآخر بين التيارات الموجودة على ساحة المجتمع المصري، حيث أقر بوجود ذلك

المبدأ (59%) من إجمالي مبحوثيها، بينما تقاربت المحافظات الثلاث في نسب اعتقاد مواطنيها حول وجود ذات المبدأ (قبول الآخر)، المنوفية (27%)، تليها (الإسماعيلية 25%) وأخيرًا القاهرة (22%) .

5- هوية المجتمع المصري بين المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية

هي قضية شائكة، وقد حسم المبحوثون الأمر بترتيبهم للمتغيرات المؤثرة على هوية المجتمع المصري، حيث جاءت المتغيرات الداخلية أولاً، ثم المتغيرات العالمية، وأخيرًا المتغيرات الإقليمية.

- وبشكل أكثر تحديدًا كان أهم متغير داخلي – وفقًا لرؤية المبحوثين- اتساع دائرة الانحلال الأخلاقي وتخلخل القيم. وتتسق هذه النتيجة مع رأي المبحوثين الذين أيدوا وجود أزمة انتماء وصراعات في المجتمع المصري وقدد أجاب (83%) بأنها ظهرت خلال ثورة 25 يناير 2011
- وأهم متغير عالمي هو انتشار وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الثورة المعلوماتية.
- وأهم متغير إقليمي هو التدخل الأجنبي في السياسات الداخلية للدول العربية.

تفسير النتائج في ضوء المداخل النظرية: والتحولات الواقعية المعاصرة

قبل البدء في التحليل ينبغي أن نحدد أولاً السياق الواقعي الذي يتم تفسير النتائج في ضوءه. ويمكن أن نحدد متغيرين أساسيين؛ التحولات العالمية المعاصرة، واندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011 على المستوى الإقليمي، وثورة 25 يناير 2011 على المستوى المصري الداخلي

1- برز في التاريخ الدستوري للدولة المصرية عناصر الهوية الوطنية في ثلاثة عناصر رئيسية، هي الدين، واللغة، والانتماء القومي . وبعد ثورة 25 يناير 2011 أُثير جدل عاصف حول الهوية (أنظر دراسة نيفين العيادي

وأماني عبد الغني حول الهوية في الدستير المصرية : 2012) وفي ضوء ذلك تظهر بعض النتائج – في الدراسة الراهنة – تُثير الاهتمام فيما يتعلق بالدين، حين رتب المبحوثون المتغيرات التي تشكل الهوية وتبلورها جاء اختيارهم للدين كأول متغير وبقارق رقمي له دلالة.

ولكن على الرغم من أهمية الدين كعنصر هام من العناصر المشكلة لهوية الفرد، في النص الدستورى وفي تصورات المبحوثين على السواء، إلا أنه لم يلعب دورا جوهريًا فيما يتعلق بشعور البمحوثين بالانتماء . وما يؤكد ذلك أن نسبة المبحوثين الرافضين للهجرة خارج مصر ارتفعت بين المسلمين والمسيحين على السواء، عن نسبة المؤيدين للهجرة بينهما. ويعني ذلك أن المتغير الديني لم يشكل فارقًا في الشعور بالانتماء للوطن.

ومن المُعتقد أنه في ظل الأحداث والتدعيات التي أعقبت ثورات الربيع العربي، قد يكون الدين، أحد المتغيرات التي تُعد مدخلاً لتفكيك الشعوب، ويدل على ذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون أن المجتمع المصري يتسم بالتمييز الديني، حيث يتم التعامل فيه على أساس الدين، بينما النسبة الأكبر (72.5%) نفت مواجهتها لموقف محدد تم التعامل فيه على اعتبار ديني.

فإذا علمنا أن (63%) من المبحوثين يرون أنه لا توجد مشكلة بين المسلمين والمسيحيين فإن ذلك يعني، أن هناك تصورات شائعة في المجتمع، قد تشكل آراء يقينة على المدى الزمني من خلال انتشارها، بينما يؤكد الواقع أنه ليس لها ركائز واقعية.

استكمالاً للعناصر الثلاثية الهامة المشكلة للهوية والتي أكد عليها علي ليلة (الدين، اللغة، الانتماء القومي) يرى 83% من المبحوثين أن اللغة تُعد من المتغيرات الهامة التي تعكس هوية المجتمع المصري وتميزه عن غيره من المجتمعات.

أما الانتماء القومي فنستطيع أن نستدل على ارتفاع مؤشره بين المبحوثين، حيث يرى (79%) ضرورة قيام وحدة عربية، مما يدل على ارتفاع الإحساس بالانتماء القومي . ومن الجدير بالتحليل أن السبب الأول الذي قدمه المبحوثين الذين يرون صعوبة في تحقيق وحدة عربية حاليًا هو (سيادة العولمة وسيطرة السياسة الأمريكية) وهو متغير عالمي يلعب دورًا بارزًا في تآكل الهويات المحلية.

2- فيما يتعلق بقبول الآخر وهو مبدأ هام على مستوى الممارسة الديمقراطية ومقومات المواطنة، فالأمر ينطوي على ازدواجية يفسرها التعصب الفكري والانحياز للتيار الذي نؤمن به. ذلك انه في الوقت الذي تعتقد فيه النسبة الأكبر من المبحوثين (67%) بأنه لا يوجد تقبل للرأي الآخر بين التيارات الموجودة على الساحة المصرية بوجٍ عام، أجاب _(63%) من المبحوثين المنتمين أيديولوجيًا أن اتجاهاتهم تتقبل الآراء المعارضة.

3- في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، برزت نظريات متعلقة بالفكر العولمي، رصدت العلاقة بين العولمة وتأثيراتها على المواطنة والهوية، على مستوى التصورات والممارسات، ومن أهم الأفكار في هذا الصدد التصور النظري ل رونالد روبرتسون، العولمة والمواطنة في ضوء نظرية أنتوني جيدنز، وكذلك استعمار الحياة اليومية وانحسار المجال العام عند هابرماس.

انطلاقًا من ذلك أشار الباحثون إلى المفهوم التقليدي والمعاصر للمواطنة . وأصبح المفهوم المعاصر يعكس فكرة المواطنة باعتبارها هوية مدنية **Civ – Identity**، يركز على الهويات السياسية للناس باعتبارهم مواطنين فاعلين بغض النظر عن هوياتهم

في المجتمعات المحلية . بالإضافة إلى كونه ينطوي على أكثر من مستوى، يربط بين ما هو محلي وما هو كوني Local to GlobL

يمكن في سياق ذلك أن نستعرض بعض النتائج الهامة في الدراسة الراهنة

– النسبة الأكبر من المبحوثين (60%) تدرك معنى الهوية، وأعتقد أن بعض النتائج المتعلقة بالتماسك الأسري قد يؤكد هذا الإدراك، إذا أخذنا في اعتبارنا بالطبع أن المقصود بالسؤال ليس هو التحديد العلمي للمفهوم – فقد أظهرت النتائج وجود قدر لا بأس به من التواجد الأسري. ولكن كلما اتسعت الدائرة، قل التماسك فجاءت نسبة 46% من المبحوثين لا يهتمون إطلاقًا بأمور محافظتهم.

–هذه النتائج تقدم لنا صورة متسقة مع ترتيب المبحوثين للمتغيرات المؤثرة على الهوية، فنجد المتغيرات الداخلية تصدرت الترتيب، مما يعني أن المبحوثين منهمكين في الشأن الداخلي بشكل أكبر من اهتمامهم بالمتغيرات العالمية، التي ربما ينشغل بتحليل آثارها المنظرون والمفكرون.

–وحول العلاقة بين الهوية والمواطنة، فقد ذهبت الغالبية (79%) إلى أن هناك علاقة بين شعور الفر بالانتماء وإحساسه بالمواطنة، والأمر الهام هنا هو أن هؤلاء، ذهب غالبيتهم (64%) إلى أن شكل هذه العلاقة على وجه التحديد مرتبط بشعور الفرد بالمواطنة، فهو الذي يدعم ويغذي إحساسه بالهوية. والنسبة الأقل (36%) حددت العلاقة في متغيرات الدين واللغة، واللون ... وهي نتيجة تتسق مع ما أظهرته النتائج أيضًا، من عدم إعطاء المبحوثين وزنًا فارقًا لهذه المتغيرات في إحساسهم بالهوية.

وربما تدل هذه النتائج على عدم إحساس المبحوثين بالتمييز وفقًا لهذه المتغيرات.

فيما يتعلق بالمواطنة الكاملة والمنقوصة، فالنسبة الأكبر (68%) يشعرون بالمواطنة المنقوصة والسبب الأول يرجع إلى عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية.والسبب الأخير يرجع إلى الهوية المستندة للون، والدين، والنوع... ويعني ذلك أن المشكلات

المتعلقة بالانتماء والمواطنة لا تعود في أسبابها بشكلٍ مباشر إلى التمييز وتشرذم هويات فرعية، بقدر ما تعود إلى عدم تمتع المواطنين بالعدالة .

ومما يؤكد ذلك ويتسق معه أن السبب الأول الذي قدمه المبحوثون الذين يتمتعون بشعور المواطنة الكاملة، هو التمتع بكافة الحقوق وفقًا للدستور. وهذا سبب يعكس أننا ما زلنا في مرحلة المفهوم التقليدي للمواطنة، فحقوق المواطنين أمر بديهي أن يحصلوا عليه، وقد تجاوزتنا التحولات العالمية لتصل إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي ينطوي على المشاركة في صنع القرار. ويظل هذا المفهوم المعاصر حلمًا أجاب عنه المبحوثين في سؤالهم حول معنى أن تكون مواطنًا فكان الاختيار الأول أن يكون الفرد له دور فعال ويشارك في مجتمعه.

4–وتبقى نتيجة لابد أن نقف أمامها وننظر إليها بعين التفاؤل والاهتمام، فقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثين تعتقد في وجود أزمة انتماء وفتن بين شرائح المجتمع المصري، في الوقت نفسه يرفض غالبية المبحوثين ونسبتهم (73.5%) الهجرة إلى الخارج بصفة دائمة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد الدسوقي(2010) ، المواطنة وحقوق الإنسان في ضوء التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية"، في: (**المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: ندوة**)، تحرير: أحمد مجدي حجازي، جامعة 6 أكتوبر، كلية العلوم الاجتماعية، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
2. أحمد حافظ نجم (د.ت) ، حقوق الأمم بين القرآن والإعلان، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. أحمد زايد (2010) ،المواطنة والمسئولية الاجتماعية : مدخل نظري، **مؤتمر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة 16– 19 مايو 2009)** المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
4. أحمد مجدي حجازي (2008) ، **إشكاليات الثقافة والمثقف في عصر العولمة**، دار قباء الحديثة، القاهرة.
5. أحمد مجدي حجازي (2009)، المواطنة بين الوعي الثقافي والمعايير العالمية، **مجلة الديموقراطية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 35، يوليو 2009، ص ص 107: 120
6. أحمد مجدي حجازي(2010)، المواطنة والانتماء بين النظرية والتطبيق: التجربة الماليزية نموذجًا، في: (**المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: ندوة**))، تحرير: أحمد مجدي حجازي، جامعة 6 أكتوبر، كلية العلوم الاجتماعية، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
7. إدريس المسماري(2004)، محاولة التفكير في مسألة الهوية، **مجلة عراجين**، ع الأول،يناير مركز الحضارة العربية، بنغازي.
8. آرثر أيزابرجر(2003)، **النقد الثقافي : تمهيد للمفاهيم الرئيسية**، ترجمة وفاء إبراهيم، ورمضان بسطاويسي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

9. أمل حسن أحمد (2013) **المثقف المصري المعاصر: تحليل مضمون للخطاب السياسي**، الزعيم للنشر، القاهرة.
10. آن بروكس(2012) ، المراجعة النظرية للتمثيل والهوية. قضايا التبادل الثقافي والأممي مع تقاطع النسوية بعلم الاجتماع الثقافي، في: (**النظرية الثقافية وجهات نظر كلاسيكية ومعاصرة**)، ، ترجمة: محمود أحمد عبد الله، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
11. أندرو إدجار وبيتر سيد جويك (2009) ، **موسوعة النظرية الثقافية : المفاهيم والمصطلحات**، ترجمة: هناء الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة، القاهرة
12. تيم إدواردز (2012) ،**النظرية الثقافية: وجهات نظر كلاسيكية ومعاصرة**، ترجمة: محمود أحمد عبد الله، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
13. جون سكوت وجوردن مارشال (2011)، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة: محمد الجوهري، المجلد الثالث، ا، المركز القومي للترجمة،القاهرة.
14. حسن حنفي (2012) ، **الهوية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
15. حسن حنفي(2003)، **فشتة فيلسوف المقاومة**، الجمعية الفلسفية المصرية، القاهرة.
16. حنان أبو سكين (2009)، قضايا الأقليات والمواطنة في مصر، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام،السنة التاسعة، العدد 35، القاهرة.
17. حنان محمد حافظ (2013)، مفهوم المواطنة والبدو في مصر: قبائل أولاد علي نموذجًا، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة،، يناير 2013.
18. رضا بن موسى(2004)، إشكال الهوية، في : **مجلة "عراجين"**، ع الأول، يناير،مركز الحضارة العربية، بنغازي.

19. سمير مرقس(2008)، الأقباط والخصوصية الثقافية وخطابات المواطنة والطائفية والأقلوية، في: **الخصوصية الثقافية نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي**، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

20. السيد يسين (1999) ، "العولمة : رؤية ابستمولوجية"، في : (**العولمة والعلوم السياسية**)، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي عامي 1998- 1999، تحرير: حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

21. السيد يسين(1999)، **العولمة والطريق الثالث** ، دار ميريت للنشر، القاهرة.

22. شوقي جلال(2002) ،**الفكر العربي وسوسيولوجيا الفشل**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.

23. عامر الشماخ(2011) "فكرة المواطنة بين النظرية والتطبيق"، الصحوة للنشر.

24. عدلي السمري (2015) ،**نظريات علم اجتماع الجريمة**، الزعيم للنشر، القاهرة.

25. علي القاسمي (2001)، **حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي**"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضا.

26. علي عبد الرازق جلبي وهاني خميس أحمد (2011) ، **العولمة والحياة اليومية** ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

27. علي ليلة (2012)، **اختراق الثقافة وتبديد الهوية** ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

28. علي ليلة (2013) "**المجتمع المدني العربي . قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

29. فتحي الدريني (1997)، **الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده**، دار البشير، عمان.

30. لطيفة إبراهيم خضر(2009)، **هويتنا إلى أين**، عالم الكتب، القاهرة.

31. محمد المصباحي(2014) ، "الخلفية الفلسفية لحقوق الإنسان" في: (**الفلسفة وحقوق الإنسان**) أبحاث المؤتمر الدولي الثاني لقسم الفلسفة، 22:23 مارس 2010، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

32. محمد حافظ دياب (2009) ، **تعريب العولمة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

33. محمد زين العابدين(2013) ، التربية من أجل المواطنة ودور المؤسسات التربوية في نشرها، **المجلة الاجتماعية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الخمسون، العدد الثالث، سبتمبر ، القاهرة.

34. محمد عاطف غيث(د.ت)،**قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

35. محمود أمين العالم (1998) ، **الفكر العربي بين الخصوصية والكونية**، دار المستقبل العربي، القاهرة.

36. **المواطنة والتحول الديمقراطي في مصر استطلاع رأي عينة من النخبة** (2009)، إشراف: طارق البشري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة.

37. نجيب الحصادي(2004) : "تأسيس ريبوي لمفهوم الهوية"، عراجين، ع الأول، يناير، مركز الحضارة العربية، بنغازي.

38. نور الدين السافي (2014) ، "حقوق الإنسان بين الخصوصية الثقافية والكونية" في: (**الفلسفة وحقوق الإنسان**) أبحاث المؤتمر الدولي الثاني لقسم الفلسفة، 22:23 مارس 2010، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

39. نيفين العيادي وأماني عبد الغني (2012)، **الهوية في الدساتير المصرية: الأطر والمكونات**، مركز المصري للدراسات والمعلومات، نوفمبر، القاهرة.

40. هالة الهلالي(2011)، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان: دراسة تحليلية لمنظمتي العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش، في: (**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق : قراءة جديدة 10– 12 نوفمبر 2008**)، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة.

41. هبة محمد فؤاد (2010)، دور منظمة هيومن رايتس ووتش" في رصد ومواجهة انتهاك حقوق الإنسان في مصر، (**المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: ندوة**) ، تحرير: أحمد مجدي حجازي، جامعة 6 أكتوبر، كلية العلوم الاجتماعية، الدار المصرية السعودية، القاهرة.

42. همت بسيوني عبد العزيز (2012)، **الشخصية المصرية وصورة الآخر**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1- Adam Kuper and Jessica Kuper(1996), Social Identity, In**: " The Social Science Encyclopedia", ,** Rutledge, London

2- Daphna Oyserman and Martin J. Packer(1996), "Social Cognition and Self –Concept A Socially Contextualized Model of Identity", In: "**What's Social About Social Cognition**?", Edited by: Judith L. Nye and Aaron M. Brower, Sage Publications, London, New Delhi.

3- Gurutz Jauregui (2013), "A New Political Order for Twenty – First Century : From State Governments to Global Governance", In: "**Humanity At Risk. The Need for Global Governance",** Edited by Daniel

Innerarity and Javier Solana, Bloomsbur, first published, new york.
4- Kath Woodward (2010), **Social Sciences. The big issues**, Rutledge, , second edition, London and New york.
5- Rodney Stark (2001) ,**Sociology**, Wadsworth, Eighth edition, USA.

الهوامش

[1]. أنظر نموذج رولاند روبرتسون في دراسته : "تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي" في: "الثقافة الكونية :القومية والكونية والحداثة"، مايك فيذرستون (محرر)، دار نشر سياح، 1992، ص ص 15- 30

[2]. أنظر رأي حسن حنفي حول الموضوع والمنهج في تناول الهوية: (الهوية ليست موضوعًا صوريًا ميتافيزيقيًا مجردًا، بل هي قصدية يشعر بها الباحث ، يصف الموضوع بتحليل ذاته. لذا كان أفضل منهج لتناول الموضوع هو المنهج الفينومينولوجي ، منهج تحليل الخبرات الشعورية، مادامت الهوية ظاهرة إنسانية أنطولوجية). في: "الهوية: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012، ص ص 13– 15